

## الفصل التاسع

التفاعل المتبادل بين التصنيع والطبقات الاجتماعية فى مصر

( ١٩٣٠ - ١٩٨٠ )

أولا : الصناعة وصياغة الطبقات الاجتماعية فى مصر ١٩٣٠ - ١٩٥٢

ثانيا : التصنيع والتكوين الطبقي فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠

ثالثا : التصنيع والتركييب الطبقي فى مصر ١٩٧١ - ١٩٨٠



لا ريب أن التصنيع بإعتباره " قاطرة " التنمية فإنه يساهم فى إحداث قدر كبير من التغيرات الهيكلية فى البنية الاقتصادية والاجتماعية . فهو بقدر ما يعمل على أحرار الاستقلال الاقتصادى والتكنولوجى ، وما يرتبط بذلك من معايير كميّة وكيفية ، فهو أيضا يصوغ الطبقات الاجتماعية ويؤثر على وضعها ، ومن ثم يشكل موضوع الصراع الطبقي . ولما كان هذا الفصل يهدف إلى فهم التفاعل المتبادل بين النمو الصناعى والتصنيع والبناء الطبقي من حيث التأثير والتأثير ، فإنه سوف يسعى إلى توضيح هذه العلاقة من خلال محورين ، الأول : التعرف على طبيعة منهج التصنيع الذى يخدم الطبقات الاجتماعية المختلفة أو يستجيب لحاجتها ، إلى حد تفرض التركيبة الطبقيّة منهاجاً معيناً للتصنيع . وبمعنى آخر فإن المحور الأول يسعى إلى الإجابة عن التساؤل الآتى : التصنيع لمن ؟ . أما المحور الآخر ، فيدور حول مدى قدرة التصنيع فى تشكيل وصياغة الطبقات والفئات الاجتماعية من حيث نمو جماعات كبيرة وإضعاف جماعات أخرى ، وأعتقد أن هاذين المحورين يعان مرآة جيدة تعكس الاختيارات الطبقيّة لعملية التصنيع .

#### أولاً : الصناعة وصياغة الطبقات الاجتماعية فى مصر ١٩٢٠ - ١٩٥٢

يكشف التطور التاريخى لعمليات التصنيع فى المجتمع المصرى ، أن الصناعة فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٢٠ - ١٩٥٢ جاءت كرد فعل عن الأزمة الاقتصادية التى عرفتها المجتمعات الأوربية فى الثلاثينات وأزمات التصدير أو الاستيراد ، فضلاً عن الأهتمام البالغ فى صدور التعريفات الجمركية بشكل جريء لم يسبق أن عرفتة مصر من قبل باستثناء بولة محمد على . بدأ يمكن اعتبار محاولة تنشيط وتأثر النمو الصناعى فى مصر وإجراءات حمايته جزءاً متمماً للحركة الوطنية وتطوراً كبيراً فى الوعى الطبقي لدى الرأسمالية المصرية . ولكن برغم الجهود التى تمت لإنعاش النمو الصناعى ، إلا أن هذه الجهود لم تأت بكل الأمال . فهو من جانب أبقى على كل محاولات عملية الاعتماد على الخارج ، ومن جانب آخر ظلت مصر أحد أطراف القسمة الدولية للعمل . ويجدر بنا أن نذكر أن تعجيل وتأثر النمو الصناعى فى مصر منذ الثلاثينات جاء نتيجة عدة عوامل أهمها : قوى السوق العالمية ، وطبقة ملاك الأرض ، والحركة الوطنية المصرية ، والدولة ، والتنافس بين القوى الأمبريالية .

وينبغى أن نذكر فى هذا الإطار أن الصناعة فى مصر قد طرأ عليها تطور كبير قبل الثلاثينات . ففى فترة الاحتلال الإنجليزى للبلاد تطورت الصناعة وفق النموذج

الكولونيالى (\*) . لقد دفع الاستعمار عمليات التطور الصناعى بصوره متعاظمه وخاصة فى صورتها الآلية ، وقد كان من جراء ذلك أن تعرضت الصناعات الحرفية للكساد والبوار ، فضلا عن تصريف السلع الأجنبية وغيرها ، وتوسع زراعة القطن على حساب الحاصلات الأخرى لتغذية مصانع لانكشير . ولا يعنى ذلك أن الصناعة الآلية كانت تسود وتنتشر ، بل فى الواقع أنه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم يعرف المجتمع المصرى إلا بدايات محدودة للصناعة الآلية ، إذ لم يكن فى المجتمع المصرى إلا مايقرب من ١٤ مصنعا آليا ، وكانت خمسة منها تستخدم أكثر من ٥٠٠ عاملا . ولكن بعد هذه الحرب إنتشرت المصانع الآلية ، ومن ثم تكونت الرأسمالية المصرية . الأمر الذى يدفعنا إلى القول بأن ذلك يعد البداية الحقيقية للانقلاب الصناعى فى مصر ، والذى نعنى به أساسا تشكيل انتصار النظام المصنعى للرأسمالية الذى ارتبط بشكل واضح بتعاظم الاستثمارات واستخدام الطاقة والآلات ، ويتقدم عملية التركيز الانتاجى ورؤوس الأموال ونمو المراكز الصناعية والسكان غير الزراعيين .

وإذا كان الاحتلال الإنجليزى وظروف الحرب العالمية الأولى يعدان الطرفين التاريخيان للانقلاب الصناعى ، فإننا نعتبر فترة ١٩١٩ بمحتواها البرجوازى المتناقض مع الاستعمار المقدمة السياسية لهذا الانقلاب الصناعى ، التى بها تم تعديل السياسة الاقتصادية من أجل أن تتلائم مع متطلبات قيام الصناعة الحديثة . فى هذا الصدد نذكر أنه زادت رؤوس أموال الشركات المساهمة فى مجال الصناعة والتعدين بنسبة ١٠٠٩ مليون جنيه فى عام ١٩٢٢ إلى ١٢ر٤ مليون جنيه عام ١٩٢٣ ، أى بمعدل سنوى ١٢٥ ٪ . وبين عامى ١٩٢٣ و ١٩٤٧ ارتفعت إلى ١٢ر٥ ٪ أى زادت بنسبة ١٢٥ ٪ ، ثم إلى عام ١٩٥٢ زادت بنسبة ١٣٧ ٪ ، وزادت مشاركة الصناعة فى جملة الأموال المساهمة من ١١٧ ٪ فى عام ١٩٢٢ إلى ٤٦١ ٪ فى العام ١٩٥٢ . ولقد ترتب على الزيادة فى الاستثمارات الصناعية أن زادت قيمة المنتوجات الصناعية (١) .

وتوضح التطورات الصناعية أن الرسوم الجمركية تعد العامل الرئيسى فى إحداث التحولات العمليّة فى التصنيع ، وإدخال صناعات جديدة كان الاستعمار قد استبعدها عن دائرة اهتمامه . ومن ثم سيادة مايسمى بمنهج الاستعاضة عن الواردات . والواقع أن الرسوم الجمركية ليست العامل الوحيد فى تعاظم وتأثر النمو الصناعى ، إذ أن هناك عامل لايقبل أهمية

---

(\*) الكولونيالى تتصل مباشرة بالكولونىالية وهى ترجمة للكلمة الإنجليزية Colonialism وتعنى الاستعمار الذى يعمل من خلال الاحتلال أو الاستيطان على التسلط العسكرى والسيطرة السياسية المباشرة واغتراب الفائض الاقتصادى للمستعمرات عن منتجه .

(١) طه عبد العليم ، "تطور الصناعة الآلية الكبيرة ....." ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ - ١٢٦ .

عن الحماية الجمركية وهو ظهور وتنامي الوعي القومي لدى البرجوازية المصرية وتأسيس بنك مصر . ويكشف لنا مسار التصنيع في المجتمع المصري من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ ، أن صناعات الفزل والنسيج احتلت مكان الصدارة بين مختلف الصناعات التي أقيمت من أجل تلبية احتياجات السوق المحلية والسكان ، ثم احتلت المرتبة التالية الصناعات الغذائية ، ثم الأحذية والمنتجات الجلدية ، ثم تكرير السكر والزجاج ، والأسمت ، والسجائر .

إن اختيار الصناعة منذ عام ١٩٣٠ كهدف أولى للتنمية كانت تفرضه وتمليه عدة عوامل اجتماعية وسياسية . فمن المعلوم أنه نتيجة انقطاع المواصلات وظروف الحرب وتصادم الأزمات الاقتصادية العالمية التي انعكست بشكل واضح على البلدان الأوربية ، اندفع النمو الصناعي بصورة كبيرة . وبهذا المعنى كانت هناك تنمية صناعية وتوسعا في الإنتاج مع تزايد مصالح الطبقات الرأسمالية التي زاحمت المصالح الأجنبية واحتكاراتها ، وبتنامي النزعة القومية . وبالإضافة إلى العوامل الذاتية التي كانت تملئها شروط النمو الصناعي ، فإن ثمة عامل هام جدا ، هو المعدل المرتفع للربح في الصناعة . لقد أدى هذا الظرف إلى تحول كثير من الرأسمالية المصرية إلى استدرار الربح عن طريق الصناعة .

بقول آخر أنه إذا كانت التعريفة الجمركية في عام ١٩٣٠ قد ساعدت على قيام الهياكل الصناعية ودفع النمو الصناعي دفعة كبيرة إلى الأمام ، وإنها تعد نقطة التحول الجديدة في تاريخ النمو الصناعي ، فإن ظروف الحرب العالمية الثانية لا تقل أهمية في دفع عملية النمو الصناعي ، تلك التي مهدت لقوه تصنيعية تستند على منهج الإحلال محل الواردات . فإذا كانت الأولى قد مهدت للتوسع في صناعات المنسوجات والصناعات الغذائية والصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات ، فإن الثانية قد عملت على قيام إنتاج المستحضرات الطبية والكيميائية وغيرها من أنواع الطبخ والأفران ومواد البناء . لقد كان لظروف الحرب العالمية الثانية الأثر البالغ في تقليص الصناعة المصرية بحماية طبيعية ، وبالتالي في تهينة المناخ لاحتكار السوق .

ولكن في هذا الصدد يجدر القول أنه برغم ما أقيم من صناعة بسبب ظروف الحرب إلا أن الصناعة المصرية اتسمت بالتخلف الشديد في ظل واقع تابع وبسيادة وطغيان الطابع الاستهلاكي . أن جميع الصناعات التي أقيمت في ظل الحماية الجمركية أو في ظل الحماية الطبيعية التي كفلتها الحرب العالمية الثانية كان همها الأول والأخير هو سد حاجة السكان من السلع الاستهلاكية . وغنى عن التبيان أن قطع المواصلات نتيجة الحرب العالمية الثانية أوقف كل الارتباطات وقيد رأس المال عن الحركة والتجارة ، الأمر الذي دفع إلى قيام صناعة

استهلاكية ضرورية لخدمة السوق الداخلية . ولكن ماكادت الحرب أن تنتهي حتى أصيبت هذه الصناعات بالبور . نخلص من ذلك أنه نتيجة لضعف الروابط بالنظام المتبوع ، وفى ظل حماية جمركية قوية أقيمت الهياكل الصناعية وازدادت وتائر النمو الصناعى التى سمحت بوجود تشكيله طبقية تدخل فيها لأول مرة عناصر اجتماعية جديدة ، وتخلص نفوذ أخرى .

وفى إطار ماسبق يمكن الزعم بأن طغيان الصناعة الاستهلاكية على غيرها من الصناعات يرجع إلى :

أولا : عدم حاجة هذا النوع من الصناعة إلى الجهد الفنى والتقنى التى تحتاجها الصناعات الأخرى ، زد على ذلك أن عائد هذه الصناعات كبير وسريع وسوقها مضمون ، حيث أنها تتضمن بصورة أكيدة الصناعات الضرورية للزامة لبقاء الإنسان مثل : الصناعات الغذائية ، والملابس والمنسوجات والصناعات المعدنية البسيطة .

ثانيا : ضعف وتأخر الأرباح الناتجة عن الصناعات الوسيطة والثقيلة ( الرأسمالية أو الإنتاجية ) ، وضعف القوى الشرائية وضيق السوق المحلية لمثل هذه المنتجات نتيجة لسوء وتدهور توزيع الدخل الذى يمكن أن نضع الرأسمالية بسببه فى قفص الاتهام .

ولا ريب أن تأخر قيام الصناعات الإنتاجية والوسيطه يعتبر من أهم العوامل الفاعلة فى تأخر وبطء وضعف حركة النمو الصناعى بشكل عام ، وعدم ثبات الهياكل الصناعية المحلية ، إذ كانت هذه الصناعات تقوم وتعتمد على الخارج فى الحصول على مقومات وجودها وعناصر كيانها الأساسية ، وفى ذلك مايكلف المجتمع المصرى أعباء مالية واقتصادية تكفل لها الوقوع فى براثن النظام العالمى الذى يكبلها بروابط التبعية .

وفى هذا الصدد ينبغى الإشارة الى أنه على الرغم من توفر الحماية الجمركية لضج وتطور الصناعة المصرية ، إلا أن الصناعة أو النمو الصناعى فى مصر لم يأخذ مساره الطبيعى ، إذ لم يمر بمرحلة تعقب الأخرى ، أو بمعنى آخر أنه لم يبدأ من الإنتاج اليبوى إلى المصانع الصغيرة ومنها إلى المصانع الآلية ، وإنما بدأ بالمراحل الوسطى المتخلفة وهذا مايفسر تكالبه على الاستعاضة عن الواردات بأخرى مصنوعة محلية ، ناهيك عن أن الحماية التى غلفت أركان الصناعة المصرية كانت مؤقتة وأحين . إن طريق الاستعاضة عن الواردات

كان يهدف إلى سد العجز من المصنوعات التي توقف استيرادها نتيجة ارتفاع الرسوم الجمركية ، وفيما بعد ظروف الحرب العالمية الثانية . لذا يمكن القول أن ميلاد الصناعة فى مصر من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ جاء ميلادا مشوها . كما أن الأرباح التى وفرتها الصناعات التى أقيمت فى هذه الفترة لمجموعة الرأسماليين لم تذهب إلى مجال الاستثمار الصناعى مرة أخرى ، بل ولجت ميادين أخرى تبتعد عن الصناعة مثل شراء الأراضى الزراعية والمضاربات العقارية والاستهلاك الشخصى والتفاخرى . إنه كان فى مقدور الرأسمالية أن تشمر عن ساعديها وتنهض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا ، إذ أتبع لها أكثر من غيرها من الطبقات الأخرى فرصة الادخار والاستثمار والزج بأموالهم إلى مضمار الصناعة ، ناهيك عن استخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة . والواقع أنه برغم توافر هذه الظروف ، إلا أن القوى الرأسمالية خيبت كل الآمال المعقودة عليها .

وإذا كانت فترة الرأسمالية المصرية والمشروع الفردى الحر قد أنجبت فورة صناعية تعاضم أثرها على المستوى المحلى بغض النظر عن تأثيرها ، إلا أننا نعيب على المشروع الصناعى فى هذه الفترة ، بأنه كان يلهث وراء الربح السريع بون النظر إلى تحقيق تنمية قطرية متوازنة ، ومن ثم كان هذا الهدف وراء اتجاه معظم المشروعات إلى الإنتاج الاستهلاكى ، ومن ثم إلى السلع التى عليها إقبالا ورواجا شرائيا . ولكن ثمة صفات إتسم بها تصنيع هذه الفترة هى :

أولا : أن هناك تناسبا عكسيا بين الوجود الرأسمالى ونمو الرأسمالية المصرية فى المجال الصناعى .

ثانيا : أنه نتيجة لازمة الحروب التى أصيبت بها القوى الرأسمالية ، فإن ذلك يعد أساسا قويا لانطلاق الرأسمالية نحو إيجاد المزيد من الخطوات المتقدمة فى ميدان الصناعة .

ثالثا : أن ضيق السوق المحلى وظروف الانتاج الصناعى لم يهيه المناخ الصحى لنمو التصنيع بالمعنى الحقيقى للأدبيات السوسيولوجية والاقتصادية ، إذ ظلت الرأسمالية أسيرة الإنتاج الزراعى ، ولم تخرج من مكنها إلا بعد أن تأكدت أن الظروف مهيئة تماما لكى تحل محل مثيلتها الأوربية فى كثير من الصناعات ، كما أن ضعف القوى الشرائية نتيجة تدنى مستويات الدخل كانت من العوامل المحيطة لنمو الصناعات الإنتاجية والرأسمالية الأمر الذى اتضح أمره فى فورة

## الصناعات الاستهلاكية عن غيرها من الصناعات .

رابعاً : عدم توفر روح المخاطرة لدى مجموعة الرأسماليين المهيمنين على المجتمع لتمويل المشروعات التي تعتمد على الأسلوب الآلي فى الإنتاج ، إذ ظلت الصناعة متوقفة على نفسها فى الوحدات الانتاجية الصغيرة ، كما أن التصنيع ظل يحتمى بالحماية الجمركية وبظروف الحرب العالمية ، ولم يحاول أن يخلق لنفسه حماية عن طريق المنافسة ، ومن ثم نجد أن الصناعات عجزت عن أن تخلق لنفسها حماية بعد انتهاء هذا الظرف التاريخي .

أضف إلى ما سبق أن الأصول التاريخية للرأسمالية النابعة من أصول زراعية لم تقم على أسس ثابتة البنين . فالأصل أن تحدث ثورة زراعية ثم تليها ثورة صناعية التي تعد البذور الحية للقوى الرأسمالية ، ولكن ما حدث فى مصر هو العكس ، إذ كانت صورة التحرك الصناعى قبل أن تكون الثورة الزراعية ، وعلى ذلك يمكن القول أن الوليد جاء ناقصاً ، بل قل مشوهاً . إن الملاك الزراعيين لم يتحركوا تجاه الصناعة إلا بعد أن شعروا بإفلاس الزراعة فضلاً عن عدم اتيانها بالربح الذى يماثل ماتواده الصناعة (١) .

وتوضيح خريطة ملكيات المشروعات الصناعية سيادة الملكية الخاصة الغربية وغلبه الطابع الاحتكارى على المشروعات الهامة . هذا فى الوقت الذى كان يتميز فيه سوق العمل بتوفير الأيدى العاملة مع عدم وجود أى تنظيم نقابى مؤثر له الغلبة أمام إجراءات وأفعال رأس المال والحكومة معاً . إن ملكية رأس المال الصناعى كانت تتركز فى أيدى عدد قليل من الأسر التي لم تتبع مثلما حدث فى أوروبا من أصحاب الحرف وصغار التجار وأصحاب المهن البيروقراطية ، وإنما نبتت من الأصول الزراعية . لقد نمت الجناح الصناعى من الرأسمالية المصرية من المجموعة الفنية ذات الاتصال الوثيق برأس المال الاجنبى ومشروعاته . وهذا يفسر لماذا اتصفت هذه الفئة بالنزعة المحافظة ، وكذا عزوفها عن الخروج عن اطار الصناعة الثابتة وبيعها والتعامل بالارض والعقارات . لقد اتضح من خلال اتجاهات القطاع الخاص الصناعى التشبع الكبير بالنزعة التقليدية المحافظة ومن ثم الميل الواضح الى الدخول فى الصناعة السريعة الربح (٢) .

(١) محمود متولى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

(٢) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ... ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

لقد حدثت مجموعة من الأحداث غذاه الحرب العالمية الاولى أدت ببعض ملاك الارض الزراعية الى الاتجاه الى الاستثمار الصناعى والتحول بعض الشيء من الاستثمار الزراعى والتجارى ، وان اهم هذه الاحداث هى :

أولا : ظروف الحرب العالمية الاولى وعدم وصول الواردات وضع عملية الصادرات وظروف الحماية الجمركية وفرض الرسوم على واردات السلع الاجنبية ، وتأسيس البنوك الصناعية بهدف انعاش الاستثمار الصناعى .

ثانيا : الاستقلال الاسمى الذى حصلت عليه مصر بعد عام ١٩٢٢ ، كان أحد العوامل المشجعة للرأسمالية المصرية الراضية فى ايجاد نمو صناعى وتوجيه الاقتصاد المصرى من مصدر للمواد الخام الزراعية الى منتج لهذه المواد الخام .

ثالثا : الازمة العالمية للنظام الرأسمالى التى بها أخذت مصر سياسة جديدة تقوم على وضع القيود والتنظيمات المختلفة فى التبادل النولى ، واتباع الحكومة لسياسة تفضيل المنتجات المحلية .

رابعا : انخفاض أسعار المحصولات الزراعية خلال أزمة ١٩٢٩ وارتفاع الأرباح الناتجة عن الاستثمار التجارى والصناعة خاصة بعد فرض الحماية الجمركية عام ١٩٣٠ .

خامسا : تحجيم دور الأجانب فى مجال الصناعة ، وإفساح المجال للرأسمالية المصرية<sup>(١)</sup> .

وكما ذكرنا قبل قليل ، أن التطور الصناعى فى الفترة الممتدة من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ يوضح أن بنود الحماية الجمركية وإلغاء الامتيازات الأجنبية وظروف الحرب العالمية الثانية قد لعبوا دورا محوريا فى قيام الرأسمالية المصرية ، إذ يتعذر الاستيراد من الخارج وطلب قوات الحلفاء الموجودة فى مصر ، وطلب السوق الداخلى ، وقيام شركات جديدة وإحياء أخرى كانت قائمة ، ساهموا فى ارتفاع نسبة رؤوس الاموال المصرية الموظفة فى الشركات

(١) سامية سعيد ، "دراسة تحليلية للأسس الاجتماعية لنخبة الانفتاح" ، مرجع سابق ، ص ٢٤ - ٣٦

الصناعية بنحو أربع أو خمس مرات مما كانت عليه . ولكن مانود أن نؤكد عليه هنا أن قدرا كبيرا من الانتاج الصناعى كان يوجه لاستخدامات الطبقة الوسطى والدنيا . صفوة ماسبق أن تضافر هذه العوامل ساهم فى تكوين الشركات الصناعية ودفغ أقسام كبيرة من رؤوس الأموال إلى الاستثمار فى المجال الصناعى .

لقد تشكلت البرجوازية الكبيرة الصناعية المصرية نتيجة لما ذكرناه أنفا وأضحى لها حوالى ٤٠ ٪ من رؤوس الأموال المساهمة فى جميع فروع الصناعات التحويلية الآلية الكبيرة وحققت رغم تأخر تشكلها تطورا سريعا ، كما أنهم عملوا على إقامة المؤسسات الصناعية المرتبطة بانتاجهم الزراعى والتي عرفت بشكل بسيط استخدام الآلات الحديثة مثل محالغ القطن ومطاحن الحبوب ومعامل السكر .

إن قيام الصناعة فى مصر عام ١٩٢٠ يلقى بالشك على مقولات مدرسة التبعية التى ترى أن ثمة انسجام وتوافق بين مصالح الرأسمالية فى " المحيط " والبرجوازية فى " المركز " . إن قيام الصناعة فى مصر أوجد علاقة عدائية بين الطبقة الرأسمالية فى مصر وبين رأس المال الأجنبى ، أو قل أن تجربة الصناعة فى مصر أفرزت عداء واضحا بين الدول المتقدمة والمجتمع المصرى . وعلى الرغم من جنوح مدرسة التبعية عن الحقيقة ، إلا أن المقولات الماركسية مفيدة لفهم ذلك حيث ترى أن تصدير رؤوس الأموال إلى الدول المتخلفة سيفضى إلى فورة وطنية ووقوف الرأسمالية الوطنية فى وجه الرأسمالية الأجنبية . أو بمعنى آخر أن العلاقة بين البرجوازية فى المركز والبرجوازية المحيطية علاقة تناقض<sup>(١)</sup> .

فإذا كانت نظرية التبعية ترى أن العلاقة بين الطبقة البرجوازية فى المحيط وبرجوازية المركز لا تكون علاقة عدائية ومتناقضة ، وإنما تشكل اثلافا واضحا بينها ، فإننا نتفق تماما مع الرؤية الماركسية التى تنص على قيام تناقض جوهرى بين الاثنين ، وأن الثورة فى هذه البلدان يكون الاستقلال مجرد مرحلتها الأولى ، حيث تستمر فى وضع مابعد الاستعمار بطابع معاد للامبريالية وتسهم فى حركة الاستقلال الوطنى ضد القوى الاستعمارية ، ولكن حتى لحظة الاستقلال فقط . بمعنى آخر ، أن البرجوازية الوطنية تصبح فى بادىء الأمر أكثر عداء للامبريالية ثم فى مرحلة تالية تصبح أكثر تعاونا مع البرجوازية النولية ، ولكن هذا التعاون يتسم بعدم التكافؤ ، ثم فى مرحلة أخيرة تصبح عميلة . أن البرجوازية الوطنية التى كانت معادية للامبريالية تتحول فى مرحلة تالية إلى طبقة متعاونة ثم فى النهاية تصبح طبقة عميلة .

(١) اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ١٨ - ٢١ .

والواقع أننا أمام الطرح السابق نرى أن الرؤية الماركسية الأريثونكسية مفيدة في تحليل تجارب التصنيع في المجتمع المصري ، ومن ثم فإن مدرسة التبعية أو المقولات الماركسية الجديدة تبتعد عن إدراك هذه التجارب بصورة ملأمة ومفيدة . فقيام التصنيع منذ ١٩٣٠ يثبت خطأ مقولات مدرسة التبعية التي تؤكد على توافق مصالح البرجوازية المحلية في الهوامش والبرجوازية الأجنبية في المركز . إن وجود علاقة صراع بين الأول والثاني ، أي بين الطبقة الرأسمالية وبين رأس المال الأجنبي ، ناهيك عن حدوث تطور صناعي يدحض فكرة التبعية التي تذهب بتوحد المصالح بين البرجوازيات في المركز والهوامش . زد على ذلك أن تجربة التصنيع في هذه الفترة خاصة تجربة بنك مصر بيت الصناعة المصرية ، توضح عدم توافق المصالح ووجود صراعات بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية تجاه قيام عملية التصنيع ، وإن كانت قد سعت إلى الاشتراك مع الرأسمالية المصرية بعد ذلك . زد على ذلك أن ما وقعت فيه مدرسة التبعية من مغالطة ، وقعت فيه المقولات التي ترى أن التصنيع في العالم الثالث حتمي في أن يسير على منهج التصنيع الغربي . أن المشروعات المشتركة التي أقيمت بالاشتراك مع الرأسمالية الأجنبية لم تكن تسعى إلى وأد عمليات التصنيع بشكل خاص ، ولكنها كانت تسعى إلى جنى الأرباح ، الأمر الذي جعلها تعمل على تطوير الآلية والاستخدام التكنولوجي .

إن العملية التي بمقتضاها تحول المجتمع المصري من اقتصاد يعتمد على ذاته في استيفاء احتياجاته المادية إلى اقتصاد يعتمد على السوق العالمي في بيع محصول القطن ، تعد جديرة بالاهتمام لفهم القوى الاجتماعية التي ساهمت في قيام الصناعة في مصر . إن التحول الذي طرأ على نظرة المركز الرأسمالي الاستعماري إلى مصر من مصدر للمواد الخام وسوق للسلع المصنعة إلى مصدر للاستثمار المباشر في مشروعات صناعية ، خلق مجموعة من البرجوازية الوطنية لم ترض بديلاً إلا بقيام الصناعة وفرض الحماية الجمركية وإنهاء السيطرة الأجنبية على المشروعات . هذا ما يدحض فرضية التبعية التي تذهب بتوافق المصالح بين الطبقات المسيطرة في المركز والرأسمالية في الهوامش ، كما في الوقت نفسه يثبت صحة المقولات التي سطرته نظرية الأمبريالية التي تذهب إلى أن ثمة تناقضا كافيا بين البرجوازية الوطنية ورأس المال الأجنبي .

إن النقد الموجه هنا لمدرسة التبعية هو أن رؤيتها لهذه القضية فشلت في طرح تحليل تفصيلي للمجتمع الذي يتأثر بقوى السوق العالمية ، وغاب عن إدراكها ما بين المتغيرات الخارجية والداخلية من تفاعل جدلي - وقد ينطبق ذلك على واقع أمريكا اللاتينية بشكل أفضل - ، إلا أن خصوصية المجتمع المصري تثبت عكس ذلك . فكما كان لقوى السوق

العالمية تأثير فعال فى إقامة هياكل التصنيع فى عام ١٩٣٠ ، كان له أيضا أثر واضح لم يكن أقل عمقا فى نهوض البرجوازية الوطنية كأداة لتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، بغض النظر عن مصالحها الذاتية فى ذلك . بمعنى آخر ، لقد لعبت السوق العالمية دورا بالغ الأهمية فى ظهور المادية الصناعية الثقافية للحس الوطنى لدى الرأسمالية المصرية ، تلك التى كانت استجابة فورية لخضوع مصر للقوى الخارجية وانعكاسا للأفكار الليبرالية التى واجت الصعيد السياسى والاجتماعى مع تغلغل رأس المال الأوروبى إلى مصر (١) .

وعلى هدى ماسيق ينبغى أن نشدد بقوه على أهمية عمليات الصراع الطبقي وتحليل البنية الطبقيه فى فهم عمليات التصنيع والتخلف . إنه من الأهمية بمكان عند إدراك عمليات التصنيع والقوى الاجتماعية القائمة عليه فى المجتمع المصرى ، لا بد وأن نعى تكون البنية الطبقيه ، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على البنية الاجتماعية نتيجة انخراطها فى السوق العالمى ومنتج عن ذلك من تحول لكثير من الشرائح الاجتماعية إلى ميدان الصناعة . فكما كان تأثير قوى السوق العالمية الأثر فى تهيئة الأوضاع فى إقامة هياكل صناعية جادة فى مصر عام ١٩٣٠ ، فإن هذه الظروف لا تقل أهمية فى تشكيل الطبقات الاجتماعية ، وعليه فإن أزمة رأس المال الدولى أتاحت مجموعة مصالح مشتركة من المصالح المادية بين البرجوازية المصرية مكنها من تطوير وعى طبقي وطنى . أو بمعنى آخر أنهم تحولوا من طبقة فى ذاتها إلى طبقة لذاتها . وهذا مايدلل على صحة الفرضية الذاهبة إلى أن رأس المال الأجنبى يعمل على تشكيل الوعى والتناقضات الطبقيه ، وهذا مانراه واضحا فى تحدى كبار الملاك للهيمنة الأجنبية على مصر ، والتناقضات الناجمة عن أنشطة رأس المال الأجنبى فى مصر ، وأبرز ذلك التحدى هو إنشاء بنك مصر وفرض التعريفه الجمركية عام ١٩٣٠ وإنشاء الكثير من الصناعات المصنعية .

ونخلص من ذلك أن قيام الصناعة فى مصر يبرز بوضوح القوى الاجتماعية التى دفعت الصناعة فى مصر إلى خطوات متقدمة ، وكيف تفاعلت مع معطيات المجتمع المصرى وخاصة ظروف البنية الاجتماعية القائمة . بمعنى آخر ، أن فهم طبيعة التصنيع يلقي الضر على التحولات التى طرأت على البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى ، والتغير فى الوعى الطبقي لدى القوى الاجتماعية التى أقامت الهياكل الصناعية .

(١) اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ١٦ - ١٨ .

إن الأمل الذى حدا بالبرجوازية المصرية وخاصة ملاك الأرض الزراعية فى أن تترك المميزات التى تمتع بها المال الأجنبى ، يعد من العوامل الحاسمة فى اندفاعهم نحو الصناعة. لقد كان للظروف العالمية التى تركزت المجال شاغراً لتقدم البرجوازية المصرية ، أكبر الأثر فى تحول مجموعة من ملاك الأرض إلى رأسمالية صناعية ، ولكنها كانت تسعى إلى الريح أكثر من النهوض بصناعة وطنية قوية لها القدرة على منافسة المسترمعات الأجنبية . وبغض النظر عن أمل وطموح البرجوازية المصرية ، فإن الصناعة عملت على تفتيت أوضاع طبقة كبار التجار ، إذ كونت منهم طبقة رأسمالية صناعية ، ناهيك عن تكون الفئات الوسطى والدنيا .

لقد كان لإجراءات الصناعة غداة عام ١٩٢٠ وظروفها العالمية والمحلية الأثر الأكبر فى زيادة عدد البرجوازية الصناعية الكبيرة والصغيرة ، وبدلنا على ذلك زيادة عدد المصانع ، والمنشآت الصناعية التى أقيمت سواء الجديدة منها أو التى أحييت نفسها من جديد ، وأيضاً الكميات الكبيرة من المنتجات الصناعية والزيادة فى أحجام رؤوس الأموال المستخدمة فى المجال الصناعى ، واستيعاب الأيدى العاملة . لذا يمكن القول أن عام ١٩٢٠ يعد بحق تاريخ ميلاد أو تخلق الرأسمالية الصناعية فى مصر ، وتحجيم أعداد البرجوازية الريفية التى هجرت الريف إلى المدينة ، ومن ثم قيام الصناعة المصنعية . بمعنى آخر أنه بقدر ما شهد عام ١٩٢٠ بزوغ نجم الرأسمالية الصناعية ، شهد أيضاً أفول نجم كبار ملاك الأرض الزراعية . لذا يجدر القول أنه يعد عاماً لنهاية واقع وقدم آخر . الأول اتسم بتجربة التجارة والتخصص فى إنتاج محصول زراعى واحد ، والثانى يعد بداية التدخل الحكومى والتوجه الاقتصادى وتناسى الشعور الوطنى والاهتمام بعملية التصنيع .

إن عام ١٩٢٠ يعتبر الفرصة الذهبية لإحياء مايسمى بالرأسمالية الصناعية المصرية . وتعد مجموعة الاستثمارات التى يحكى عنها التطور الصناعى أسطع مثال على نمو وتبلور الطبقة الرأسمالية الصناعية التى سطعت فيما بعد على صعيد الأحداث السياسية . لقد اتجهت معظم رؤوس الأموال الناتجة عن إيجار الأرض الزراعية إلى ميدان الصناعة رغبة فى ميراث الأرباح التى كانت تحصل عليها الرأسمالية الأجنبية . إن هذه الفترة شهدت تحول بوصلة الرأسمالية نحو الصناعة بعد أن أغمضت عينها عن ذلك فترة طويلة ، وبالتالي أدارت ظهرها إلى ميدان الزراعة والتجارة . وفى ضوء ماسبق فإن أطر القول إنه على الرغم من تعضيد الصناعة لنمو الرأسمالية الصناعية ، إلا أن هذا النمو جاء على حساب الزراعة ومواكب للمصالح الرأسمالية العالمية ، أى أن علاقات الإنتاج التى عملت على سيادتها جاءت فى مواجهة مع مصالح الجماهير الكادحة ومكلمة لبنية التبعية للنظام الرأسمالى العالمى . وجدير

بالتوضيح أن الصناعة في مصر كما ساهمت في ميلاد الرأسمالية الصناعية المصرية ، فإنها ساهمت أيضا في زيادة الفئة الصغيرة منها أي البرجوازية الصناعية الصغيرة وهذا ما يتضح من خريطة المنشآت الصغيرة .

وينبغي الإشارة في هذا المقام إلى أن الرأسمالية المصرية التي نشأت لم تكن مستقلة تماما عن رأس المال الأجنبي ، وهي بوصفها طبقة صناعية ناشئة فكانت تمثل أكبر أجنحة الرأسمالية استقلالا وهي الطبقة التي تقترن نموها بنمو الطبقة البروليتاريا وتقوم بينها علاقة استغلال مثلها مثل الرأسمالية والبروليتاريا الأوروبية ، ونستدل على ذلك من تصريحات أحد أصحاب المصانع في عام ١٩٢٦ " ... إن الصناعة في مصر تسير بخطى وتيدة في سبيل النمو وتحتاج إلى إحاطتها بكثير من الرعاية حتى تصل إلى المستوى اللائق . فإذا أرغم أصحاب المصانع الآن على إعطاء العمال جميع حقوقهم ، كما هو الحال في أوروبا ، لنتج عن ذلك ضرر يصيب الصناعة ويبعدها عن النمو التقدم ... " (١) .

نخلص مما سبق أن علاقات الإنتاج التي كانت سائدة تتلخص في استغلال وقهر الطبقة المسيطرة ( البرجوازية الصناعية والتجارية والمالية ) للجماهير البروليتارية ، وكانت علاقات انتقال من نظام شبه إقطاعي بات شديد التهاافت إلى رأسمالية تابعة . علاقات الانتاج هذه كانت مرتبطة عضويا بتبعية مصر للسوق الرأسمالية العالمية ، ومعتمدة على صلات التبعية السياسية والاقتصادية الوحيدة الجانب مع بريطانيا ، أو كما يقول محمود حسين " .. إن هذه الصلات كانت تشكل الرافعة الأكثر صلابة لمختلف أشكال استغلال الجماهير على يد هذه الطبقة وتشكل الحماية الأكثر أمانا في نفس الوقت لامتيازات هذه الطبقة عنها ... " (٢) .

ولكي ينبغي أن نفرق هنا بين نشأة الرأسمالية المصرية عن مثيلتها الغربية ، إن الرأسمالية المصرية لم تأت من بين أدنى الطبقات في المجتمع الإقطاعي كما هو الوضع عند الرأسمالية الغربية ، وإنما جاءت وأنحدرت من رحم البرجوازية الزراعية ، ومن ثم فلم يحدث أي صراع بين مصالح الرأسمالية المصرية ومصالح كبار ملاك الأرض مثلما حدث بين الرأسمالية والقطاع في أوروبا . وهناك أيضا اختلاف في النور التاريخي للرأسمالية المصرية عن مثيلتها الغربية . فقد جاءت الرأسمالية المصرية ونمت في كنف السيطرة الأجنبية ، وتصادمت مصالحها مع المصالح الأجنبية ، ومن ثم فإن صراعها كان مع القوى الأجنبية لامتلاك ما تتمتع

( ١ ) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر .. مرجع سابق ، ص ٢٢ .

( ٢ ) مجود حسين ، الصراع الطبقي في مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

به على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، كما أن الرأسمالية المصرية ظلت مسيطرة عليها العقلية الزراعية زمنا طويلا ، ونتعرف على ذلك مما كتبه صبحى وحيد رئيس الاتحاد المصرى للصناعات ، إذ يقول : " ..... فغالب رجال الأعمال ينحدرون من أصل زراعى ، ويجمعون بين الأعمال الصناعية والزراعية فى وقت واحد ، ويهتمون بهذه أكثر مما يهتمون عادة ، ومن هنا صدى العقلية الصناعية لديهم ، وقله من يدعون بالمقاولين ، نقصد بهم أصحاب المشاريع الصناعية والتجارية ، هذا التكوين القلق لعقليتنا الصناعية يتضافر وقلة عدد الذين يحملونها فى الحد من تأثيرها فى الحياة العامة ...." (١) .

نرد على ذلك أن الرأسمالية المصرية اتسمت بعدة خصائص أهمها :

أولا : أنها لم تتجه إلى التخصص فى مجالات اقتصادية معينة بل جمعت بين المناشط الاقتصادية فى آن واحد .

ثانيا : أنها جمعت بين التجارة والصناعة والمال فى الوقت ذاته .

ثالثا : أن جزءا كبيرا منها عزف عن الاستثمار فى الصناعة واتجه الى أعمال المضاربات والتجارة فى الأرض رغبة فى الكسب السريع .

وإذا كان عام ١٩٢٠ يعد الميلاد الحقيقى للبرجوازية الصناعية المصرية الكبيرة والصغيرة ، فإنه أيضا يعد عام تبلور الطبقة العاملة المصرية كطبقة واعية بمصالحها الطبقة والوطنية . إن الطبقة الرأسمالية والبروليتاريا هما نبت مجتمع أنجز ثورته الصناعية . فإذا كنا نعتبر أن عام ١٩٢٠ هو عام الانقلاب الصناعى فى مصر ، فإن البروليتاريا والرأسمالية هما وليدا هذا الانقلاب . لقد شهدت الطبقة العاملة المصرية نتيجة الانقلاب الصناعى فى عام ١٩٢٠ نموا كيميا وتغيرا بنيويا بدرجة ملموسة وخاصة فى انضمامها للعمل فى المصانع الآلية . لقد إتسعت صفوف وإرتقت بنية الطبقة العاملة ، وهذا يعد نتاجا موضوعيا للتطور الصناعى الذى شهدته هذه الفترة (٢) .

وإذا كان عام ١٩٢٠ شهد تبلور واتساع الطبقة العاملة كيميا ، فإنه أيضا شهد تبلور الطبقة العاملة كيميا ، ولعل أبرز دليل على ذلك تفاعل العمال مع الأحداث الوطنية والاجتماعية

( ١ ) صبحى وحيد ، فى أصول المسألة المصرية ، ص ١٨٧

( ٢ ) طه عبد العليم ، " بنية الطبقة العاملة ... " ، مرجع سابق ، ص ٧٩

على الصعيد المجتمعي . لقد شهدت الطبقة العاملة توسعا هائلا في مجموعها ( كيميا وكيفيا ) من الصناعة البسيطة إلى الصناعة الآلية ( المصنعية ) ، ولكن في هذا المقام ينبغي القول ان الصناعات الاستهلاكية ( الغذائية والنسيج ) ، التي ميزت هذه الحقبة احتلت نصيب الأسد في احتوائها لهم . لقد نتج عن الصناعة في هذه الفترة أن طرأ تحسين ملحوظ في أعداد الطبقة العاملة وتركزها في المدن ، ومن ثم افتقار الريف من السكان نتيجة عملية الخروج إلى الحضر ، وتحول شطر كبير من الفلاحين إلى بروليتاريا .

وجدير بالذكر أن قيام الصناعة في عام ١٩٢٠ ساهم في وجود البروليتاريا المصرية بجانب القوى الديمقراطية في النضال السياسي ضد الحكم المطلق وضد قوانين الرجعية . إن هذا الوجود اتضح بشكل جلي في عهد اسماعيل صدقي في ظروف المناخ الاقتصادي الذي تولد عنه الأزمة الاقتصادية العالمية . وإذا كانت الطبقة العاملة قد تفاعلت مع الأحداث السياسية والوطنية ، إلا أنها كانت عاجزة عن إحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية ( إدارة نقاباتها ) لها ، فضلا عن أنها كانت تقوم بنور السند للطبقة البرجوازية .<sup>(١)</sup> وذلك راجع إلى سببين هما :

أولا : وقوعها تحت وصاية البرجوازية المصرية التي كانت تسعى إلى عدم خروجها من عبايتها .

ثانيا : صعوبة الاتصال بأصحاب الأعمال والسلطات العامة فيما يخص أوضاعهم .

ويلاحظ أن أوضاع الطبقة العاملة في هذه الفترة قد خلت من أيديولوجية طبقيّة ثورية واضحة ، إلا فيما يخص المطالب بتحسين شروط العمل ورفع مستوى المعيشة في ظل النظام القائم . ويلاحظ أيضا أنه على الرغم من تفاعل الطبقة العاملة مع القوى البرجوازية في النضال ضد القوى الأمبريالية ، إلا أنها كانت تشتبك مع هذه القوى من أجل تحقيق مطالبها ، ولعل خير دليل على ذلك سلسلة الإضرابات التي بدأها العمال لهذا السبب .

لقد عاشت الطبقة العاملة المصرية طبقة تنتج ولا تأخذ إلا القليل مما تنتجه ، حيث وقعت تحت وطأه الاستغلال من الرأسمالية الأجنبية تارة والمحلية تارة أخرى . لذا نجد أن هذه

(١) حول مفهوم الطبقة - السند ، انظر :

مهدي عامل ، مقدمات نظرية ... ، ص ٨ .

الظروف كلها تفاعلت و أنتجت التراث الكبير لنضال الطبقة العاملة ، وذلك التراث الذى جاء فى فترة قليلة نسبيا ، وبسرعة ملحوظة ، واتخذ خطا صاعدا وطابعا شاملا . وإذا كانت مرحلة التشكل الأولى للطبقة العاملة فى عهد محمد على لم تأت بآثار متعاظمة يمكن أن نسجلها نتيجة طبيعة الدولة والحكم فى ذلك الوقت . إلا أن هذه المرحلة التى زحفت فيها الاستثمارات الأجنبية وبناء الصناعة الآلية فى مصر والتكون الطبقي للطبقة العاملة لم تكد تبدأ حتى خلفت آثارها البارزة والسريعة . ونود فى هذا الإطار أن نؤكد على حقيقة ذكرناها عرضا قبل قليل ألا وهى أن نضال العمال لم يكن هدفا اقتصاديا فحسب ، بل إن هذه الطبقة كانت يوما جزءا متمما للقوى الوطنية التى وقفت فى وجه الاستعمار الأجنبى والمستبد الداخلى . لقد كانت هذه الطبقة جزء لا يتجزأ من الجبهة الوطنية للشعب المصرى . ونتيجة لذلك حققت الطبقة العاملة تنظيمها النقابى وارتباط النضال الطبقي بالنضال الوطنى ، وكسبها لكثير من الحقوق المرتبطة بالديمقراطية النقابية والسياسية (١) .

لذا يمكن القول ببناء على ماتقدم أن الطبقة العاملة احتلت مكانة بارزة فى الحياة الاقتصادية فى هذه الفترة ، باعتبارها طليعة القوى المنتجة لأسباب الحياة ، ناهيك عن موقعها فى الخريطة الوطنية التقدمية حيث مواقفها السياسية فى المجتمع تجاه القوى المستقلة داخليا وخارجيا .

ويجدر بنا أن نذكر فى هذا المقام أن خصائص البنية الاجتماعية الاقتصادية فى مصر أثرت بشكل واضح على بنية الطبقة الاجتماعية . وفى هذا الإطار نقول ، أنه فى ضوء العلاقة المتفاعلة بين البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع المصرى فى هذه الفترة ، أن البنية الاجتماعية للطبقة العاملة تأثرت بهذه العلاقة من جانب وبميلاد الصناعة المصنعية ( الآلية ) من جانب آخر . وأهم هذه الخصائص هى :

أولا : أن الطبقة العاملة فى مصر اتسمت بالضعف العام فى مجملها ، وهو ما يوضح ضعف العلاقات الرأسمالية فى الصناعة بشكل عام ، وضعف النمو الرأسمالى الحديث فى الصناعة بشكل خاص .

ثانيا : ظهرت الطبقة العاملة فى مصر حينما اندثرت الطبقات الحرفية التقليدية التى تحولت إلى عمالة أجيرة فى الصناعات الرأسمالية خاضعة لعلاقات إنتاج

( ١ ) جمال الشرقاوى ، " النشأة والتطور وتاريخ حافل بالنضال " ، فى : قضايا فكرية ، الكتاب الخامس ،

مرجع سابق ، ص ١٦ - ٢٥ .

## رأسمالية فى المؤسسات الصناعية الرأسمالية .

ثالثا : تحول جزء كبير من الفلاحين تحت وطأه الديون القاسية إلى طبقة عاملة ذات صلة وشيجة بالريف . وإلى جانب هؤلاء أضفى جزء كبير من الفلاحين المالكين لقطع أراضى صغيرة فى عداد الطبقة العاملة الأجيحة غير الماهرة الذين عملوا فى الصناعات الموسمية مثل حلب القطن والسكر وعصر الزيوت وتبييض الأرز وطحن الحبوب ... الخ .

رابعا : ضعف الوزن النسبى للبروليتاريا الصناعية فى الصناعات الآلية ( المصنعية ) الكبيرة<sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من كل هذه الخصائص ، إلا أن الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ وعام ١٩٥٢ تعد علامة مضيئة فى تشكل وتكون الطبقة العاملة وبروز وعيها ونشاطها السياسى وبتكثفها وتنظيمها النقابى . إنه نتيجة لنمو وازدهار حركة التصنيع ، ازداد الوعى النقابى والسياسى والتعاون الوثيق بين القوى العمالية المختلفة ، وكذلك ارتفع الشعور الوطنى بالمسائل القومية والطبقية . ولكن ما نود الإشارة إليه أن التصنيع لم يؤد إلى تحسين أحوالهم المعيشية إذ عانت هذه الطبقة من استقلال فاضح وواضح من الطبقة المالكة ، وظروف معيشية قاسية فى ظل ارتفاع مستويات المعيشة ، وتدهور توزيع الدخل . كل ذلك جعلها وقود الثورات والحركات والأحداث الوطنية والسياسية .

وإذا كان التصنيع فى هذه الفترة قد ساهم فى زيادة أعداد العمال ، فإنه أيضا ساهم فى نمو عدد كبير من الأجزاء غير المنتجين من البرجوازية الصغيرة الجديدة من مختلف أنواع المستخدمين والفنيين والموظفين وأصحاب المهن الحرة . إن تأثير الصناعة لا يقف عند حدود الطبقة الرأسمالية والطبقية العمالية فقط ، بل تعمل أيضا على زيادة أعداد الفئات الوسطى من أرباب الأجور " نوى الياقات البيضاء " . لقد كان التصنيع معينا لاكتساب بل وضم هذه الفئات إليه . ويمكن القول تحديدا أن شركات بنك مصر كانت الوعاء الذى حوى هؤلاء جميعا . وجدير بالذكر أن موقف الفئات الوسطى لا يختلف كثيرا عن موقف الطبقات الدنيا ، فما كان يصيبهم ، كان يصيب الفئات الأولى على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

( ١ ) طه عبد العليم ، " بنية الطبقة العاملة الصناعية ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

بداية يمكن القول أن منهجية التصنيع في الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ استمرت على ما هو عليه عشية عام ١٩٥٢ ، إذ سارت وفق إطار التصنيع من خلال الاستعاضة عن الواردات ، ووفق نظام جمركى صارم . لقد حملت البنية الصناعية صيغة استهلاكية واضحة ، وهذا ما أبقى الوضع التبعية قائما نون أدنى تغير ، حيث سارت بل وطغت صناعة المواد الغذائية والمنسوجات والمعادن والصناعات الكهربائية والورق والأسمدة والكبريت والأحذية والجلود ... الخ . وإنه وفقا للأهمية النسبية لهذه الصناعات فقد احتلت الصناعات الغذائية والمنسوجات المكان الأول في ترتيب هذه الصناعات ، كما أن الهيكل الصناعى حتى منتصف الخمسينات ظل يركز على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج . بمعنى آخر أن البناء الصناعى حتى عام ١٩٥٧ لم يشهد أى تغير ، إذ سيطر القطاع الخاص على الهياكل الصناعية الهامة ، ومن ثم كان يغلب عليها منهج الاستعاضة عن الواردات . لقد جاءت حركة التصنيع في هذه الفترة من أجل إشباع حاجات الأسواق الداخلية ، وأن الهدف الأساسى من العملية التصنيعية يتمثل فى الإنتاج محل الواردات . أى أن إحلال الواردات كان استمرارا لما هو قائم عشية ١٩٥٢ ولكن الاختلاف الوحيد هو إحلال الواردات بمنتجات محلية .

إن حركة التصنيع فى مصر فى هذه الفترة كانت " مدفوعة الطلب " بمعنى أنها أقيمت لاستيفاء حاجات السكان ، إذ كان السوق الذى أقيمت من أجله كان قائما قبل وجودها . إن الصناعات التى أقيمت جاءت بهدف تغطية حاجات الطلب المحلى لبعض السلع الرئيسية ، وبما أن الطلب المحلى الذى أتت من أجله الصناعة أمرا ملحا ، فإن حركة التصنيع كانت تتمحور حول سياسة إحلال الواردات التى تخدم الأسواق المحلية . وهكذا فإن منهج الاستعاضة عن الواردات كانت استراتيجية التصنيع فى مصر من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٦٠ . إن سيادة منهج الاستعاضة عن الواردات فى بداية أى عملية تصنيعية تعد من الأمور المتوقعة ، لأن الصناعات من أجل السوق تحتاج إلى مزيد من الكفاءة فى الإنتاج والمنافسة ، وهذا ما تعجز عن توفيره الصناعة الوليدة نتيجة قلة الخبرات الفنية والادارية.

لقد كان منهج الاستعاضة عن الواردات هذه مهياة بشكل مكثف لمواجهة احتياجات الطلب النهائى . أى أنها كانت تخضع فى كل صورها للصناعات الاستهلاكية ، وخاصة صناعة المواد الغذائية والغزل والنسيج والصناعات الوسيطة . وإذا كانت هذه الصناعات قد احتلت المراكز الثلاث الأولى ، فإن الصناعات الاستثمارية والرأسمالية جاءت فى المرتبة الأخيرة . كما أن منهج التصنيع فى مصر سار وفق استراتيجية تسمح بتكثيف رأس المال وخاصة فيما يتعلق

بالصناعات الجديدة التي لم تسهم في استيعاب قدر كاف من العمالة الفائضة من الزراعة .

وإذا كانت الحقبة الناصرية قد عرفت حتى عام ١٩٦٠ تميز الصناعات الغذائية واحتلالها المركز الأول ، فإن هذا الوضع مالم يثبت أن انتهى بعد عام ١٩٦٠ ، حينما احتلت بدلا منها صناعة الغزل والنسيج هذا المركز ، كما ازداد الوزن النسبي للصناعات الكيماوية والصناعات الهندسية . ولكن برغم الزيادة النسبية في هذه الصناعات ، إلا أن الصناعات الاستهلاكية ( الغذائية والمنسوجات ) ظلت تحظى بالنصيب الأوفر في الصناعات التحويلية . ولكن ما يهمننا الإشارة إليه هنا أن البناء الصناعي برمته كان يعمل لخدمة النمط الاستهلاكي .

وتعد سيادة الصناعات الاستهلاكية في الحقبة الناصرية معلما أساسيا لتصنيع في هذه الفترة ، إذ أنه من خلال البحث عن نمط الاستهلاك السائد الذي يختمه البناء الصناعي نجد أنه طيلة سنواتها طغت الصناعات الاستهلاكية المعمرة مثل : الثلاجات والفسلات وعربات الركوب الخاصة وأجهزة التليفزيون وغيرها ، وهي بلا شك سلع كعالية في ذلك الوقت ، إذ أخذ في الاعتبار إمكانات المجتمع المصري والمستوى المعيشي للجماهير الكاسحة . إن هذه الفترة اتسمت بسيادة النمط الاستهلاكي الذي يقرب عليه طابع الصناعات الاستهلاكية المعمرة ، كما أن نمط التصنيع الذي ساد في الفترة كلها حمل ازواجية واضحة في المشروعات الصناعية . لقد انقسمت الصناعات إلى مجالين الأول : اخص بالمجالات المربحة مثل : صناعة الغزل والنسيج والغذاء والصناعات الخفيفة . أما المجال الآخر فكان من نصيب المجالات غير المربحة مثل : صناعة المعادن وتوليد الطاقة والكيماويات .

وجدير بالتوضيح أن المجالات المربحة كانت من نصيب الرأسمالية المصرية حتى عام ١٩٥٧ ، أما الصناعات الأخرى التي تحتاج إلى وقت طويل فكانت من نصيب الدولة . وبعد حركة التمصير والتأميمات فإن الدولة احتكرت الصناعة برمتها . وعلى الرغم من أن الصناعة أصبحت الدولة تسيطر عليها ، إلا أن الطبيعة الاستهلاكية التي اتصفت بها الصناعة لم يطرأ عليها تغير واضح وبقيت على ما هي عليه .

لقد سعت التغيرات التنظيمية التي جاءت في يوليو عام ١٩٦١ إلى خلق ما يسمى بالمجتمع الاشتراكي الذي ركزت فيها الناصرية على إقامة مجتمع قائم على التخطيط والتصنيع وتحويل المجتمع المصري من مزرعة للقطن وريفا للمدينة العالمية إلى منتجة للصناعات الثقيلة ، وأيضا التحول من الصناعات الاستهلاكية إلى الصناعات الرأسمالية الإنتاجية الكبيرة . لقد تأثر التصنيع في هذه الفترة بالإطار الأيديولوجي الذي نهجته الناصرية ، حيث سعت إلى

إقامة نظام مركزي الإشراف فيه تنقلص المشروعات الخاصة ليزداد القطاع العام الصناعي قوة ويصبح له الغلبة والسيطرة . ولكن هذا الهدف لم يجد تدابير فعلية ، كما جاءت آثار النزاع العربي الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ ، والردة الساداتية لتطبع بكل الخطوات الأولى في هذا الإطار .

ويجدر الإشارة هنا أن ثمة انحياز واضح في منتجات الهبكل الصناعي ، فعلى الرغم من أن تصنيع الحاجات الاستهلاكية كان في صف الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين ، إلا أن تصنيع الصناعات الاستهلاكية المعمرة كان في صف الطبقة الوسطى والعليا ، وهذا ما يتوازى مع التحيز الواضح للسلطة لهذه الطبقات الاجتماعية سياسيا . إن استراتيجية التصنيع في الحقبة الناصرية تكشف عن الطابع الاجتماعي للمنتجات الصناعية وتحيزاتها الطبقيية . لقد كان إنتاج الحاجات الاستهلاكية موجها بشكل مكثف إلى تلبية احتياجات الطبقة الوسطى ، أى أن حاجات المطالب الاستهلاكية للجماهير والطبقة الوسطى هي ملامح التصنيع في الحقبة الناصرية .

والمدقق في تجربة التصنيع في الحقبة الناصرية يستطيع أن يستدل على أسباب الدعوة للاستعاضة عن الواردات ، تلك الدعوة التي كانت تعمل على وجود مجموعة من الصناعات الاستهلاكية لكسب الرضاء الجماهيري ، خاصة رضاء الشرائح المختلفة من الطبقة الوسطى دون أن توجد في الواقع الهياكل الأساسية لقيام مايسمى بمنهج الاستعاضة عن الواردات من هذه الصناعات التي غلب عليها طابع الصناعات التجميعية . بمعنى آخر أن منهج الاستعاضة عن الواردات من هذه الصناعات التي غلب عليها طابع الصناعات التجميعية . يقول آخر أن منهج الاستعاضة عن الواردات المفروض فيه أن يقوم على نوع من الاستقلال عن العالم الخارجى ، وهذا بدوره يتطلب وجود كوكبة من المقومات الأساسية . أهمها : اختيار حلقة البدء في الاستعاضة . فلو أن منهج الاستعاضة ترجمت إلى استعاضة عن الواردات من المعدات في ظل برنامج التصنيع الثقيل ، لكان ذلك أجدى ، ولحقق قسط كبير من سياسة الاعتماد على الذات في إنتاج سلع الاستهلاك .

ولكن ما اتسمت به هذه الفترة هو البدء في منهج الاستعاضة عن الواردات الاستهلاكية ، دون توفر المقدرة الذاتية على إنتاج الآلات ، أو حتى توفر السلع الوسيطة الضرورية كمستلزم في الإنتاج ، الأمر الذى يزيد من الاعتماد على العالم الخارجى . والملاحظ أن منهج التصنيع الذى قام في الفترة الناصرية التزم بالاستعاضة عن الواردات لمجموعة من السلع الصناعية التى لم تكن تستورد بالفعل مثل التليفزيون ، أو أن استيرادها كان محدودا نسبيا لكثير من

السلع الهندسية . لقد نتج عن ذلك أن ازدادات عمليات التوسع فى استهلاكها ، بل سيادة نمط استهلاكى جديد عمل على امتصاص مدخرات الشرائح الوسطى فى المجتمع . وجدير بالذكر أن جهود التصنيع فى الفترة الناصرية لم تعمل على الاستعاضة عن الواردات من السلع الوسيطة ومستلزمات الانتاج (١) .

ويعتبر هذا الهدر الكبير فى النهوض بالتنمية الصناعية النتاج المنطقى لسياسات السلطة ، التى عجزت عن خلق الظروف الموضوعية المحددة لهذا الهدر والمتمثلة فى التوسع فى برامج التصنيع الاستهلاكى ، وفى انحيازها الواضح لمثل هذه الصناعات ، وأخيراً فى عدم تبنيها لمشروع تصنيعى يعتمد فى توسعه على الصناعات الرأسمالية والخبرة الوطنية والاعتماد على الذات .

وجدير بالقول وفقاً لما سبق أن الفترة الناصرية حينما شددت على التصنيع فإن منهجها فى ذلك كان يحتذى نموذج الاستهلاك الفاخر الذى ينتمى إلى نموذج اقتصادى خاص يشبه إلى حد كبير نوع النولة المطلق الصلاحيات ، كما يتبع عن طريق " مفعول حب الظهور " ، على حد تعبير " أنور عبد الملك " الحصول على بنية استيراد نتيجة نمو مواد الاستهلاك المعمرة كالتليفزيون والأبواب المنزلية . وعلى الرغم من وجود أصوات وطنية قد ارتفعت ضد أخطار سيادة الصناعات الاستهلاكية ، إلا أن هذا الاتجاه يعتبر المسئول عن توليد معدلات النمو الصناعى فى هذا الاتجاه ، ومن ثم تحويل مصر خلال فترة زمنية لمجتمع صناعى .

وعلى الرغم من الصعوبة التى تواجه أى باحث فى تحديد المجموعات الاجتماعية التى استفادت من الوضع الصناعى الجديد . إلا أننا يمكن إبراز فئتين هما : الملاكون العقاريون الكبار والمتوسطون ( وليس أرستقراطية الأرض ) والطبقة الحاكمة الجديدة أو حسب تعبير " حسن الساعاتى " الأرستقراطية والبرجوازية (\*) . وحرى بنا أن نذكر هنا أن الطبقة القيادية الحاكمة الجديدة لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تتماثل مع طبقة أصحاب الأعمال التى عرفتتها المجتمعات الغربية منذ نهاية القرن الثامن عشر ، أو حتى الفئات الحاكمة فى النولة الاشتراكية (٢) .

(١) سعد حافظ ، " انعكاسات بنية الطبقة الحاكمة على هيكل ومسار التصنيع فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ٦٨ - ٦٩ .  
(\*) حول الطبقة الحاكمة الجديدة أنظر :

H . El Saaty , op . cit . , p ; 196 - 204 .

(٢) أنور عبد الملك ، " نور الجيش فى الثورة الوطنية المصرية ١٩٥٢ - ١٩٦٧ " ، فى : أنور عبد الملك ، " مشرفنا " ، الجيش والحركة الوطنية ، ص ١٩٦ .

وإذا كان التصنيع في مصر من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٧ ظل كما هو عليه دون أدنى تغير - كما ذكرنا قبل قليل - فإن الوضع الطبيعي قد انتابه بعض التغيرات وخاصة في القطاع الزراعي نتيجة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الأول الذي ضرب كبار ملاك الأرض ، وأصاب في المقابل بعض الشرائح الفلاحية بحراك اجتماعي غير من وضعهم الاجتماعي . لقد عملت الفترة الناصرية على ضرب الكيان الاقتصادي والسياسي للطبقة الرأسمالية الزراعية ، وبالتالي على تحويل ثروتها العقارية إلى ثروة منقولة يمكن الاستفادة بها في مشروعات صناعية . لقد سعت القيادة الناصرية بشتى الوسائل إلى جذب الأموال إلى قطاع الصناعة ، ولكن دون جدوى ، إذ عزفت القوى الرأسمالية عن تلبية النداءات المتكررة للمشاركة فيما سعت إليه الناصرية . إن عزوف القوى الرأسمالية عن المشاركة في عمليات التصنيع دفع الناصرية إلى تبني دور نشط للدولة تكون فيه القائد والمالك للهياكل الانتاجية ، ومن ثم المهندس الأول للحركة التصنيعية ، وهذا ما كرس وجود طبقة اجتماعية جديدة ، أو وجود حكم أوليغاركي ، وسيطرة الدولة عن طريق غير المنتجين على هياكل التصنيع .

وتوضح الأحداث المتلاحقة أن الحقبة الناصرية عملت على نمو وتوسع الرأسمالية وخاصة بعد عام ١٩٥٦ حينما أفسحت المجال أمامهم من المنافسة الأجنبية ، بيد أن رأس المال لم يلعب الدور الذي أنيط له ، الأمر الذي دفع الحكومة إلى الدخول بقوة للسيطرة على جميع المشروعات الصناعية من خلال المؤسسة الاقتصادية في عام ١٩٥٧ . وبنهاية عام ١٩٥٩ تكونت الدولة قد سيطرت تماما على جميع منافذ التصنيع ، ومن ثم ضربت المصالح الاقتصادية للقوى الرأسمالية . أما في عام ١٩٦١ بصنور ما يسمى بالقرارات الاقتصادية التي حجمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية ، والتي بها طويت صفحة هامة من تاريخ الرأسمالية ، وفتحت أخرى لطبقة صاعدة . إن أقول نجم الرأسمالية التقليدية سعى إلى وجود أخرى تتمثل في البيروقراطية التي حلت محل الأولى - أقصد الرأسمالية التقليدية - ، وأضحى لها حرية التصرف في السلطة والثروة .

لقد أوضحت هذه الطبقة غير المالكة لوسائل الإنتاج ، والمتحكمة في كل شيء . لقد احتلت مكانا سياسيا متميزا وسلطة اقتصادية قوية احتكرت بمفردها السلطة وسيطرت على نمط الإنتاج القائم . وفي إطار ذلك يمكن القول أن هذه الطبقة جاءت من رافدين أساسيين ، الأول عسكري والآخر مدني . فإذا كانت المناصب الإدارية والتعليم هما المشغل الرئيس لتقديم الرافد الأول ، فإن الجيش كان المورد الرئيسي الذي مون الرافد الثاني . انه نتيجة للتصنيع وسيطرة الدولة عليه تنامت عناصر الطبقة الوسطى وأصبح لها السيطرة على المجتمع ، كما خلق نوعا من التحالف بين المناصب الإدارية والعسكرية . ولم تقف حدود هذا النمو عند الراق الأعلى

منها ، ولكنه امتد إلى جميع المراتب التي تمتد حدودها حتى الطبقة العاملة . أى أنه نتيجة للتصنيع والتوسع فى الوظائف حدث توسع سريع فى الطبقة البيروقراطية بمستوياتها الدنيا والعليا .

والواقع أن سيطرة الدولة على كافة المناشط أعطت الفرصة للبيروقراطيين والتكنوقراطيين للتحكم فى كافة منافذ السيطرة . فعلى سبيل المثال نجد أن الهياكل الصناعية سمحت لمجموعة من البيروقراطيين والتكنوقراطيين أن يصبحوا الطبقة العليا الجديدة ، فى مقابل مجموعة من الفئات من نوى الأياقات البيضاء من صفار البيروقراطيين والعمال . لقد حظيت الطبقة العليا بالمكانة الاجتماعية المرتفعة والتميزة ، والتي فيها سيطرت على بناء القوة فى المجتمع . والحقيقة أن هذه الطبقة الجديدة التى تتكون من الصفوة السياسية والعسكرية والإدارية كانت فوق الطبقات جميعا ، بل قل أنها النواة والطبقة الحاكمة معا . فإذا كانت الطبقة الرأسمالية التقليدية عشية ١٩٥٢ هى الطبقة التى تملك ولا تعمل فى مقابل الطبقة العاملة والفئات ذات الطابع البروليتارى التى تعمل ولا تملك ، فإنه هذه الفترة شهدت طبقة جديدة ، ولكنها تحكم ولا تملك . إن الشركات الصناعية والجهاز العسكرى والمناصب الإدارية والتعليم والتعلق السياسى تعد المشتل الذى يفرز الطبقة الجديدة .

لقد احتلت الطبقة الوسطى أو حسب تعبير " حسن الساعاتى " الطبقة المستثيرة ، الوضع الرئيسى للقوة السياسية والاقتصادية والنقود الاجتماعى . إنه نتيجة لبطء نفوذها على الواقع السياسى والاقتصادى ، تبدلت مصالحها الطبقيّة ، وياتت طبقة محافظة ، وورثت كل الخصائص الطبقيّة للفئات الرأسمالية . لقد أضحت نتيجة للتصنيع أن أصيبت الطبقة الوسطى بطفرة واسعة فى حجمها ، كما تكون لها مصالح اقتصادية واضحة ، وأشكالا جديدة من التمايز الطبقي . بمعنى آخر أنه نتيجة لتوسع النواة فى هياكل التصنيع وتحمل الدولة أعباء التوظيف تضخمت إعداد الوظائف ، ومن ثم اتسع نطاق الفئات الوسطى وسيطرة هؤلاء " الريعين " على منافذ الإدارة برمتها . إن سيطرة هؤلاء الريعين على الوحدات الإنتاجية سمح للفئات الإدارية بالتمايز الاجتماعى وتكوين الثروات بطريق غير مشروع .

أما بالنسبة لوضع الطبقة العاملة فنجد أن التصنيع لم يسهم بنور واضح فى تحسين أوضاعهم ، إذ بقيت تحت صنوف القهر والاستغلال . إن التغيرات التى طرأت على الواقع الأيديولوجى كانت تغيرات مؤقتة لم تأخذ بيد العمال وخلت من أى مضمون يسمح بإزاحة شروط استغلال الجماهير الكادحة . لقد كان نتيجة للتوسع فى عمليات التصنيع سواء ببناء المصانع

الجديدة ، أو مضاعفة خطوط الإنتاج ، الأثر الأكبر فى نمو القوى العاملة ، أضف إلى ذلك تحسن ظروف استخدامهم وصول التشريعات التى تكفل لهم ضمان الحقوق مثل : تحديد ساعات العمل ، والحد من التسريح ، وإعطائهم نسبة من الأرباح ، والضمانات من الشيخوخة والعجز والمرض ، والتمثيل فى مجالس الإدارة .

وإذا كان ماسبق تمثل نقاط مضيئة تحتسب للنولة تجاه العمال ، فثمة نقاط مظلمة فى مقابلها ، تتمثل فى وأد الحركة العمالية وضربها وعسكرتها . لقد تعرضت الحركة العمالية لغزو عنيف لا يقل فى قوته عن غزو السلطة السياسية . لقد عسكرت النولة كل النشاط العمالى والنقابى بقصد احتوائها والهيمنة عليها فبدلا من إحياء الديمقراطية النقابية وزيادة وعيهم ، ديست أوضاعهم وتنظيماتهم تحت أقدام العسكرين . وأزعم أن ذلك كان خوفا من إحداث تحولات ثورية تعجل بقيام النظام المحجوز الذى يعتمد على ديكتاتورية البروليتاريا . لقد أخذت الناصرية من العمال موقف " أبوى " فى مقابل حمايتهم ، وفرضت عليهم السيطرة وسييلهم فى ذلك أن أضمرت حركتهم وتنظيمهم .

وعلى الرغم من التحولات التى طرأت على هياكل التصنيع فى الحقبة الناصرية ، إلا أن هذه التحولات لم تأت بجديد ، إذ ظل التمايز الطبقي قائما ، لقد نجحت الطبقات المسيطرة والمتحكمة فى المواقع الصناعية من سحب جميع الامتيازات نحوها ، فسمحت لها بتكوين ثروات سريعة بعضها جاء بطرق مشروعة ، والأخرى جاءت بغير ذلك ، فى مقابل تدنى المستويات العمالية ، لذا يسقط عن جداره شعار تنويب الفوارق الطبقيه التى ازدادت وتعمقت ، وتوضح طبيعة النظام الحاكم وانحيازه الطبقي . لقد كان من المأمول من الصناعة أن تلعب الطبقة العاملة الدور الأكبر فى الانتقال بالنظام القائم إلى النظام المحجوز ، ومن ثم قيام ديكتاتوريتها . ولكن لأن الناصرية أممت الصراع الطبقي وفرضت طبقة اجتماعية جديدة . حالت بون تحقيق ذلك . هذا ما يجعلنا نتفق مع من يذهب إلى أن ثمة تشابها كبيرا بين الناصرية والبونايرتية فى الانحياز الطبقي ، وعدم تهيئة المناخ للطبقة العاملة للحكم ، وانحياز القائد للطبقة التى أتى منها ألا وهى الطبقة الوسطى . واعتقد أن إفراغ الناصرية لكل الخطوات والمضامين الأيديولوجية للاشتراكية تعد المسئولة عن تنامي الثورة المضادة فى السبعينات ، تلك التى كان مخاضها غداة نكسة ١٩٦٧ .

صفوة القول أنه بالنظر إلى تأثير التصنيع على البناء الطبقي يتضح أنه من خلال كل العمليات الصناعية لرأسمالية الدولة المصرية نجد أنها لعبت دورا واضحا فى زيادة الطبقات

الدنيا ، واتساع الطبقة الوسطى الدنيا ، وكذا الطبقة العليا الجديدة . إن التصنيع فى الحقبة الناصرية من خلال رأسمالية الدولة ساهم فى استيعاب الطبقة الدنيا والوسطى بشكل واضح . فإذا كانت العناصر العسكرية والسياسية استطاعت أن تحصل على أفضل المواقع المجتمعية باعتبارها خالقة لصفوة جديدة ، فإنها أيضا استطاعت أن تحصل بشكل متسارع على المواقع الوسطى والدنيا أيضا . ومن الأهمية بمكان أن نعى أن الأوضاع العسكرية والسياسية فى المجتمع تلعب دورا أساسيا فى زيادة الاختيارات ، ومن ثم فى تقوية ودعم السياسة العامة .

لقد سمح اتساع حجم التصنيع فى مصر بوجود طبقة عمالية ، كما ساهم فى خلق الجماعات الدنيا من البيروقراطية . لقد ترتب على هذا الوضع وجود علاقات عمالية جديدة ساهمت فى زيادة مطالب هؤلاء العمال بحقوقهم ، وكذا كشف التعتيم الذى أصاب وعيهم . وفى هذا الصدد هناك جانبان لهذه القضية :

الأول : هو مشاركة العمال فى الإدارة وماتنتج عن ذلك من أرباح ناهزت ما يتقاضونه من مرتبات ، الأمر الذى ساعد فى إضعاف سلطة الإدارة . وغنى عن البيان أن المشاركة العمالية فى الإدارة لم تؤثر فى الملكية أو فى السيطرة أو فى السلطة .

الثانى : نجده يتمثل فى سياسات التوظيف التى تضمنت إمكانية استيعاب العمال فى القطاع العام ، وكذلك ضمان الوظائف لخريجي الجامعات والمدارس الفنية الصناعية ، تلك السياسة التى أثرت فى إبعاد العمال عن سياسة العرض والطلب فى السوق . وإذا كان ذلك يعد أحد الإضافات الهامة لحجم العمال والبيروقراطية فى هذا القطاع ، فإن هذه السياسة سمحت بامتزاج عمليات الحراك الاجتماعى للطبقة الوسطى والدنيا ، وبهذا تكون الدولة قد عملت على مساعدة هذه الجماعات فى إطار رأسمالية الدولة أو ما يسمى بنمط إنتاج الدولة .

وينبنى على ذلك أن ثمة ثلاث خطوات رئيسية يتميز بها المجتمع المصرى تطرحها فى هذا المقام كما يلى :

الأول : يحتل نمط إنتاج الدولة " الدولتيه " أهمية متعاظمة ويتلخص فى إيجاد طبقاته بصورة أو بأخرى وبالتالي يعمل على زيادة الملكية العامة للهياكل الصناعية .

الثاني : زيادة اعتماد هذه الطبقات على الدولة حيث إقامة المشاريع الصناعية . وإذا كانت الطبقات الوسطى والدنيا ترتبط بصورة مباشرة بالدولة ، فإن الطبقة العليا لا تخرج عن هذا الإطار ، فمن طريق نمط إنتاج الدولة تتخلق الطبقة الإدارية التي تسيطر على الإنتاج من خلال موقعها في الدولة .

الثالث : إن تبديل علاقات الإنتاج عن طريق الإدارة يجعل المشروعات الصناعية تخضع لسيطرة الطبقة التكنوقراطية والبيروقراطية .

إن الملاحظة الدقيقة للهيكل الصناعية الخاضعة لنمط إنتاج الدولة يعكس منطقيته التحولات الطبقيّة التي طرأت على المجتمع المصري مثل المكاسب العمالية والتوسع السريع في الفئات البيروقراطية . ولكن الاستنتاج العام من ذلك أنه في ظل سيطرة الدولة على الهياكل الإنتاجية يصعب الانتقال إلى النظام المحجوز ( الاشتراكي ) بقيادة البروليتاريا وحلفائها الثوريين ، ناهيك عن بناء هذا النظام بون اشتراكيين حقيقيين .

نخلص مما سبق أن النظام الناصري لم يكن نظاما اشتراكيا ولا هو نظام انتقالي نحو الاشتراكية ، بل هو رأسمالية دولة ، أو بالأحرى بيروقراطية رأسمالية أو رأسمالية بيروقراطية على حد تعبير محمد حريبي<sup>(٢)</sup> . بمعنى آخر أن دور الدولة كان حاسما في تكوين المجتمع . وإذا كان التصنيع قد سار وفق ما ترسمه الدولة من محاور واستراتيجيات ، فإنه خلق بشكل مصطنع طبقة بيروقراطية برجوازية وطبقة عاملة حديثة . فإذا كانت الدولة قد نجحت من خلال ألياتها المتعددة في إضعاف سلطة رأس المال الخاص ، إلا أنها في المقابل زادت من قوة ونفوذ العسكريين والتكنوقراطيين . وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن الفترة الناصرية حينما قضت على نفوذ الرأسمالية القديمة ، فإنها خلقت طبقة جديدة سيطرت وتحكمت في عمليات التصنيع .

إن اندفاع برجوازية الدولة إلى السلطة الاقتصادية والسياسية أتاح لها السيطرة المتزايدة على وسائل الإنتاج ، ومن ثم توزيع فائض الإنتاج . إن حضور البرجوازية باسم الدولة بشكل مكثف في هياكل التصنيع سمح لها بالسيطرة على عملية الإنتاجية وعلى فائض

---

(٥) الكولونيالية تتصل مباشرة بالكولونيالية وهي ترجمة للكلمة الإنجليزية Colonialism وتعني الاستعمار الذي يعمل من خلال الاحتلال أو الاستيطان على التسلط العسكري والسيطرة السياسية المباشرة واغتراب الفائض الاقتصادي للمستعمرات عن منتجه .

(١) طه عبد العليم ، " تطور الصناعة الآلية الكبيرة ... " ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ - ١٢٦ .

(٢) يضيف محمد حريبي بأنه من خلال تحكّم العسكريين والتكنوقراطيين والبيروقراطيين تصبح الدولة بيروقراطية رأسمالية أو رأسمالية بيروقراطية راجع في ذلك : محمد حريبي ، المرجع السابق ، ص ٣١٢ .

الانتاج . وفى مقابل ذلك أضحت الطبقة العاملة ضحية سياسات البيروقراطية البرجوازية (برجوازية الدولة) . أو بمعنى آخر أنه على غرار كل الطبقات المسيطرة فى التاريخ ، ارتفعت البيروقراطية فوق العمال ، وسادت قناعة بعجز العمال عن الإدارة ، أو حتى المشاركة الفعالة فيها .

والواقع أن موقف الحقبة الناصرية تجاه العمال مسألة مقبولة من نظام يتسم بمنطق البرجوازية الصغيرة التى يرى أن العمال يستحقون العطف فقط ولا يستحقون السلطة ، وثمة فارق كبير بين استحقاق العطف واستحقاق - السلطة ، أو بكلام آخر هناك فروق واضحة بين الصديق الثورى بحقوق العمال وبحقيقة أنهم قوى ثورية أصلية فى الثورة الاجتماعية ، وبين الإيمان الأخلاقى بضرورة منح العمال مجموعة من الإصلاحات .

إن الإحساس الأعمى بتفوق برجوازية الدولة على العمال وقف موقفا معاندا لفكرة سلطة العمال ، أو إمكانية بلوغ الطبقة العاملة إلى السلطة والإدارة . ورأت فى ذلك أن هذه الفكرة من القضايا الخلافية بينهم وبين الماركسيين . لذا نجدهم استبدلوا سلطة العمال بشعار مضلل هو " سلطة الشعب العامل " ذلك الشعار الذى لا يعدوا فى الممارسة عن كونه سلطة فئات البرجوازية الوسطى والصغيرة . إن الناصرية لم تسمح لأى عامل أن يمكس بزمام الأمور ، فالتاريخ الناصرى لا يحدثنا عن ذلك . وحتى البوتقة التى أرادت بها الناصرية صهر كل القوى الاشتراكية فيها ، أقصد الاتحاد الاشتراكى ، نجد أنه لم يسمح لعامل واحد أن يتواجد فى اللجنة التنفيذية العليا طوال فترة وجودها ، برغم وجود النصوص الدستورية والقانونية التى تجيز وجود نسبة الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين .

إن ما يعيب على التصنيع والنولة فى الفترة الناصرية أنهما سدا الطريق أمام أى تحرك سياسى أو تنظيمى أو جماهيرى مستقل للطبقة العاملة . والواقع أن ذلك يعد الخطر الأكبر على الناصرية الذى تربي فى ظلها وكنتفها . وأزعم أنه كان أحد العوامل المؤثرة اثنى ساعدت السادات فى الانقضاض على الناصرية وتبديد منجزاتها بسهولة وقيامه بالثورة المضادة عليها . لقد نظرت الناصرية إلى العمال على أنهم قوة هائلة متأجحة تحتاج إلى من يحكمهم ، وإلى يد قوية تكون بمثابة صمام الأمان لهم . والواقع أن صمام الأمان هذا كان يتعطل فى إخضاع تنظيماتهم إلى سلطة الدولة<sup>(١)</sup> .

(١) رفعت السعيد ، تأملات فى الناصرية ، ص ٨٤ - ٨٧ .

ونخلص من كل ماسبق إلى أن السياسات الصناعية فى الحقبة الناصرية ساهمت فى وجود برجوازية الدولة ، تلك التى عملت فى المقابل على أضعاف الطاقة الثورية للجماهير العريضة ، أو بعبارة أخرى ، أن تدعيم السلطة الجديدة وهيمتها على جميع هياكل التصنيع أبعد العمال عن المشاركة الحقيقية فى السلطة وخفق فيهم الروح الثورية ، أضف إلى ذلك أنها من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج قهرت الطبقات الكادحة وأخضعتها لشروط الاستغلال الرأسمالى متبعة فى ذلك نفس الأسلوب الذى اتبعته الطبقة البرجوازية التقليدية المالكة لوسائل الإنتاج الخاص ، مع فارق واحد هو أن الاستغلال هذه المرة أخذ مسحة شرعية من خلال الدولة . بكلام آخر ، أنه إذا كان الاستغلال فى ملكية وسائل الإنتاج الخاص فردى ، فإنه فى مرحلة التأميمات جاء باسم الدولة ولكن من خلال الأفراد المسيطرين على وسائل الإنتاج .

### ثالثا ، التصنيع والتركيب الطبقي فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨٠

منذ البداية يمكن القول أن حقبة السبعينات ابتعدت فى اهتمامها عن التصنيع ، وانصب على قطاع الخدمات كالتجارة والمال والنقل والإسكان والتشييد والأنشطة غير المنتجة ، والقطاعات السلعية وفى مجال المضاربات ، وأعمال الوساطة والوكالة التجارية . معنى ذلك أن هياكل التصنيع التى أقيمت فى الستينيات قد أصابها البوار . وعلى الرغم من أن باب الاستثمار فى التصنيع قد ترك مفتوحا لمشاركة رأس المال المحلى والأجنبى ، إلا أنه شهد نكوصا فى القطاعات الإنتاجية ، وتهاوتا واضحا على الصناعات الاستهلاكية الكمالية ، وبدائل الاستيراد من السلع المنزلية الراقية مثل صناعة تعبئة المنتجات والملابس والصناعات الكيماوية ( مستحضرات التجميل والألوية ) وصناعة البلاستيك للأغراض المنزلية ، وتشكيل الألومنيوم والمياه الغازية والمياه المعدنية والحلويات واللبن . وهذه الصناعات تأتى بعائد كبير وسريع وتعمل على استنزاف الفائض الاقتصادى الداخلى ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الهياكل التى أقيمت فى عقدي الخمسينات والستينات قد تهاوت وتفككت بل تم بيع بعضها ، والبعض الآخر تم تدميره . لقد أصابت سياسة الانفتاح الاقتصادى الصناعة المصرية فى مقتل فأعجزتها وبندت مقومات النهوض بالتنمية القطرية . ونتيجة لهذا الاجراء وضعت الصناعة أمام مناقسة قوية وعنيفة وغير متكافئة مع الواردات الأجنبية نتيجة إطلاق حرية الاستيراد دون قيود . لقد ساء وضع الصناعة المصرية الكبيرة ( التحويلية ) فى مقابل انتعاش الصناعات الاستهلاكية .

لقد إحتلت السلع الكمالية فى هذه الفترة نصيب الأسد من حيث كمية المشروعات ، فجاءت ترتيبها الأول ، أما قطاع الصناعة الهندسية ( الآلات - ومعدات النقل ) فلم يكن لها إلا قسط قليل جدا ، لذا نجدها اعتمدت فى توفير منتجاتها على الخارج . وإذا كان التصنيع قد

احتل مكانة متقدمة من حيث توزيع رأس المال المستثمر ، فان هذه الصناعة كانت تأتي بجانب وبمشاركة مع رأس المال المستثمر ، او بالاستثمار الأجنبي فقط . أما رأس المال الخاص فقد احتل مكانة متقدمة من حيث المشاركة فى الاستثمار ، وتوضع مجموعة الاستثمارات فى التصنيع أنها ذهبت بقوة إلى الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية والأسمت ، وعزفت عن الصناعات الثقيلة والرأسمالية .

لقد كان من المنتظر أن يتحول التصنيع فى فترة الانفتاح الاقتصادى من منهج الاستعاضة عن الواردات إلى التوجه نحو التصدير . ولكن بغض النظر عن طبيعة هذه السياسة التى تربط الإنتاج المحلى بالسوق العالمى وليس بالاحتياجات المحلية ، فإن كل طاقات وموارد الاقتصاد الوطنى اتجهت إلى إشباع حاجات الجماهير من الصناعات الاستهلاكية ، الأمر الذى جعل كل طاقات وموارد الاقتصاد الوطنى تتجه إلى اشباع حاجات المستهلك الأجنبى من السلع التصديرية . إن سياسة التوجه نحو التصدير يفترض فيها أن تحدث تغيرات عميقة فى هيكل الإنتاج ، وهذه التغيرات قد لا تتفق ومتطلبات القطاعات الأخرى المتشابكة معها ، ولا مع أهداف ومتطلبات التنمية التى تعمل على إقامة قاعدة مادية قوية . وبإلقاء نظرة قاحصة على مجموعة الصناعات التى نهجت منهج التوجه نحو التصدير ، يتضح لنا أنها تدور أيضا حول الصناعات الاستهلاكية مثل : الجلود والمنقوشات الجلدية والسجاد والتريكو والغزل والنسيج والملابس الجاهزة تلك الصناعات التى ترتبط بالوحدات الصناعية الصغيرة ، ولا تتطلب إنشاء قاعدة صناعية ضخمة ، وترتبط باليات السوق العالمى ، وخاصة وأن هيكل المنتجات الصناعية التى تخصصت فيه يدخل فى النوع الترفى والسياحى .

ومن المقطوع به أن منهج التوجه نحو التصدير ارتبط تاريخيا بنشاط الشركات متعددة الجنسيات ، وأن نموذج التصنيع الذى نتج عنه يرتبط بإنتاج سلع استهلاكية نهائية لا تتوفر مقدمات تصنيع مراحلها الأولى ، وهو فى ذلك شأنها شأن منهج الاستعاضة عن الواردات ، إذ يظل أمر الإنتاج والإمداد بالآلات وقطع الغيار والمستلزمات فى أيدي الشركات عابرة القوميات ، ذلك الوضع الذى يكرس واقع تبعى للمعظومة الرأسمالية العالمية . وحرى بنا أن نوضح أن التصنيع الذى تم كان نتيجة السيطرة المستمرة لأشكال استثمارية غير إنتاجية كالأعمال التجارية والمصرفية التى تؤدى إلى نمو مشوه لعمليات التصنيع ، ويؤدى إلى سيادة السلع المستوردة التى تعوق نمو السوق الداخلية ، واعتماد التراكم على قطاعات السلع الأولية التى تهددها دائما الأزمات والعلاقات الداخلية .

إنه نتيجة لسيادة هذا النوع من التصنيع ، أن تحول القطاع الصناعى من قطاع منتج إلى قطاع كوبرادورى هامشى . لقد كان من الفروض أن تنتهى الصناعة المصرية من مرحلة التجميع لمكونات الإنتاج النهائية فى إطار منهج الاستعاضة عن الواردات ، وتبدأ بتصنيع المكونات الأساسية . ولكن بتأثير سياسة الانفتاح لم تعد الصناعة تقوم حتى بعملية التجميع ، إذ تم استيراد السلعة بالكامل ، وتحولت الوحدات الإنتاجية من وحدة منتجة أو تجميعية إلى وكالة تجارية . فضلا عن تغيير الطابع الإنتاج لبعض الصناعات القائمة مثل إنشاء صناعات مختلفة باسم التجديد والإحلال تحت مسمى صناعة قائمة مثل تحويل صناعة النسيج إلى صناعة ملابس جاهزة ، وكذلك يعتبر اختيار نمط للصناعة ذى مكون عال للموارد الوسيطة وخاصة الطاقة مع ارتفاع تكلفة الحصول عليها .

والمواقع أن نوع التصنيع الذى عرفته حقبة الانفتاح الاقتصادى يوضح نوعية الاختيارات الاجتماعية لها ، فما حدث للتصنيع من توسع كان بهدف إشباع السوق الخارجى وليس المحلى . وينصب ذلك بصفة أساسية على تصنيع الألومنيوم وصناعة الأسمدة والكيماويات . وإذا كانت هذه الصناعات ذات ربحية عالية وتوضح الاختيار البرجوازى لها ، إلا أنها تنطوى على مسالب على البيئة إذ تعد هذه الصناعات كثيفة التلوث . وينطبق ذلك الواقع أيضا على صناعات الحديد والصلب والأسمنت والطوب والصناعات الكيماوية . إن نمط اختيار هذه الصناعات يعبر عن وجهة نظر الرأسمالية فى الصناعة . لقد عملت الصناعة فى مصر السبعينات على خلق أسواق عالمية ، ومن ثم مجتمع عالمى ، أى أنها عملت على جعل الإنتاج والاستهلاك عالميين<sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من أن النولة فى حقبة السبعينات قد اعتمدت على تكوينتين اجتماعيتين رئيسيتين ، الأولى : البيروقراطية البرجوازية التى تشمل الفئات الوسطى والعليا من الجهازين الإدارى والاقتصادى للنولة ، ومن بقايا الرأسمالية القديمة ، أما الثانية فهى الطبقة البرجوازية الجديدة التى تضم منظمى القطاع الخاص الذى يغلب عليهم الطابع الطفيلى ، إلا أن الصناعة فى حقبة الانفتاح الاقتصادى لا تعد مسؤولة عن تكون أى منهما . ويرغم التحولات التى طرأت على نمط إنتاج النولة التابع ، إلا أن النظام المتبع الذى تتجاوز وتتزوج فيه رأسمالية النولة مع القطاع الخاص يمثل أفضل الاختيارات للبيروقراطية البرجوازية من حيث أنه يوفر لها مصدر إضافى لتراكم الثروة ، وبالتالي زيادة حجم الفئات الطفيلية التى تعمل على زيادة رؤوس

(١) سعد حانظ ، انعكاسات سياسة الطبقة الحاكمة على هيكل مسار التصنيع فى مصر ، فى : قضايا فكرية ، الكتاب الأول ، ص ٦٩ - ٨٥ .

أموالها بطرق سهلة وسريعة . لقد اتسمت هذه الفئات بخلوها من الطابع الوطنى حيث عملت على زيادة أموالها على حساب التنمية القطرية ، وأوقعت المجتمع فى تقسيمة العمل الدولية .

أما عن تشكيل الصناعة للطبقات الاجتماعية فى حقبة الانفتاح الاقتصادى ، أى التى تملك ولا تعمل والتى لا تملك وتعمل ، فنجد أن هذه الحقبة ساهمت فى خلق الطبقة البرجوازية التى اتسمت بالطابع الطفيلى ، كما خلقت تطابقا بين مصالح الرأسمالية العالمية فى المركز ونظيرتها فى مصر ، أى أن رؤية مدرسة التبعية فى هذا الإطار تصدق على واقع مصر الانفتاح الاقتصادى . لقد توافقت مصالح البرجوازية فى الهامش مع برجوازية المركز ، فسعى كل منهما إلى تشويه البنية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، ذلك التشويه الذى أفضى فى النهاية إلى تدمير الطابع المنتج للطبقات الاجتماعية المؤهلة لدفع عمليات النمو الصناعى إلى الأمام .

وإذا كانت رؤية مدرسة التبعية لا تصدق على واقع التصنيع والقوى التى شاركت فيه فى حقبة الثلاثينات ، فإن هذه الرؤية تنطبق تماما على واقع التصنيع فى حقبة السبعينات ، فالمغالطة فى الأولى صحيحة فى الثانية . إن قيام التصنيع فى ١٩٣٠ ينفى مقولة التبعية التى تذهب بانسجام مصالح البرجوازية المحلية فى الهامش والبرجوازية الأجنبية فى المركز ، أما فى حقبة السبعينات فإن تطور التصنيع يثبت نفس المقولة ويدفع واقع التبعية ، وبالتالي توحد المصالح بين هذه البرجوازيات ، ومن ثم تحول كل الهياكل الصناعية إلى هياكل كومبرادورية .

وبالنظر إلى الجناح الصناعى من برجوازية الانفتاح الاقتصادى نجده يتسم بالانكماش . إن هذه الطبقة تعد أكبر الجماعات انكماشاً وأقلها قوة . فنتيجة لسمى البرجوازية إلى الربح السريع والوفير ، نجد أن البرجوازية الصناعية ولجت مجال الصناعات الاستهلاكية ، وهذه الفئة ضئيلة جدا ، إذا ما قورنت بمثيلتها الأخرى التى ذهبت إلى الميادين الأخرى غير المنتجة الطفيلية . وفى هذا الإطار يمكن القول أن برجوازية السبعينات الصناعية تكونت من عدة روافد هى : الرأسمالية الوطنية التى عملت فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ومن البيروقراطية البرجوازية التى استفادت من أوضاعها الوظيفية واستطاعت أن تحصل على ثروات ضخمة بطرق غير مشروعة ، ومن مجموعة العسكريين الذين استفادوا من أوضاعهم الوظيفية فى الفترة الناصرية ، ومجموعة التكنوقراط المهاجرين الذين تركوا مصر إلى بلاد النفط وعادوا بثروات ضخمة مكنتهم من توظيف أموالهم . ويجدر الإشارة هنا أن نشاط هؤلاء جميعا اتصف بالطابع الطفيلى غير المنتج ، وبالتبعية للرأسمالية العالمية ، كما أن هذه

الرأسمالية اتسعت فى أعمالها بالطابع العائلى . فالمدقق فى نشاط الشركات الصناعية التى أقيمت فى حقبة الانفتاح الاقتصادى يستطيع أن يستدل على المساهمة العائلية فى تأسيسها وفى إدارتها<sup>(١)</sup>. وفى هذا الصدد نزع أن التصنيع فى السبعينات لم يجعل بولادة طبقة برجوازية صناعية حقيقية ، بقدر ما عمل على وجود برجوازية محلية ( طفيلية ) مرتبطة أوثق الارتباط بالرأسمالية العالمية وينصب اهتمامها بالربح الكثير والسريع .

أما بالنسبة للفئات البيئية ، فإن التصنيع فى فترة الانفتاح الاقتصادى لم يأت بجديد فى وضعهم ، اللهم إلا التدنى الذى أصابهم نتيجة التضخم فى الأسعار وارتفاع مستويات المعيشة . ونتيجة لغول التضخم الذى تفحل فى هذه الفترة وأصابها بحراك اجتماعى هابط وضعهم فى مصفوفة الفئات البروليتارية . أى أن الخضوع والتدهور قد حاق بهم ، ولكن يبنى الإشارة إلى فضل هذه الحقبة فى فتح باب الهجرة على مصراعيه أمام عدد من أفراد هذه الطبقة فحقق لهم حراكا زائفا . والمفروض أن التصنيع فى هذه الفترة كان يساهم فى خلق وظائف كثيرة لأفراد هذه الطبقة ، ولكن ما حدث هو العكس . فإذا كانت حقبة السبعينات قد عرفت عددا من الصناعات ، إلا أن هذه الصناعات لم تستوعب ما هو مطلوب منها ، لذا فإن أفراد هذه الطبقة أصبحت فى مميزاتها لصيقة بالطبقة العاملة .

وبالقاء الضوء على أوضاع العمال فنجد أن التصنيع فى حقبة السبعينات لم يقدم لهم أى جديد ، وإنما سلب منهم كثير من الحقوق ، تلك التى تمتعت بها فى فترة الستينات وتعتبر نقاط مضيئة للحقبة الناصرية بالنسبة لحقوق العمال . لقد جاهدت مجموعة التشريعات والسياسات التى تخص العمال فى فترة السبعينات إلى إبعادهم عن العملية الإنتاجية ، وفتت عملية تركيزهم الكمى ، وأضعفت تفاعلهم ، وهمشت وزيفت وعيهم ، وهبطت من مستوى المعيشة ، فضلا عن فتح باب الهجرة للعمال الماهرين منهم . كما أنه نتيجة لسياسات الأجور المرتفعة فى القطاع الخاص هجر العمال القطاع العام الصناعى ، الأمر الذى أفقدهم الحماية التى كفلها لهم العمل فى القطاع العام الحكومى . وإذا كان العمال قد أصابهم الانتعاش من حيث الكم فى فترة الانفتاح الاقتصادى ، فإن هذا الانتعاش اختص به وحدات القطاع الخاص وخاصة الصناعات الاستهلاكية منها .

إنه نتيجة لرفع الدولة يديها عن عملية التوظيف ونتيجة لقانون العرض والطلب وإغلاق الكثير من الوحدات الانتاجية الصناعية نتيجة سياسة الانفتاح الاقتصادى . من توافرت القوى

(١) سامية سعيد ، "الرأسمالية المصرية فى ظل الانفتاح الاقتصادى وتكريس ظاهرة العائلة " ، فى : اليقظة العربية (مجلة) ، العدد الرابع ١٩٨٧ ص ٤٧ .

العاملة ، ومن ثم انخفضت أجور العمال ( يستثنى من ذلك بعض الصناعات مثل البترول ) فى القطاع الخاص الذى لا يلتزم بقواعد التشغيل والقوانين المنفذه لها ، ومن ثم تدهورت مستويات معيشتهم . وعلى ذلك يمكن القول إنه نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى والتوجه الاستهلاكى وارتفاع مستويات التضخم تدنت المستويات المعيشية للعمال وكذا أصحاب الدخول الفقيرة ، وأضحى الطبقة العاملة المصرية سلعة معروضة للشراء ، أى أصبح سوق العمالة المصرية سوق مشتري لقوة العمل وليست بائعين لها حيث الطلب عليها أكثر من العرض بسبب الهجرة إلى النفط ، ووفقا لذلك يمكن القول أن التصنيع فى حقبة الانفتاح الاقتصادى لم يقدم للعمال أى شىء ، سوى أنه ساهم فى تدنى ظروف حياتهم الأمر الذى أفقدهم ثورتهم ، وأعجزهم عن تقديم النظام البديل ، أو الانتقال بالمجتمع إلى النظام المحجوز .

إن النظرة المدققة لأوضاع الطبقة العاملة فى حقبة السبعينات تفيد :

أولا : التميع الطبقي الشديد الذى يظهر نتيجة عمل العمال فى الأعمال الحرفية أو الطفيلية ، وعملية الهجرة الخارجية إلى البلاد النفطية ، ونتيجة للخلط وعدم النقاء نتيجة التداخل بين العمال والفلاحين .

ثانيا : التفتت الطبقي الشديد داخل الوحدات الانتاجية الصناعية ، وكذا غياب الوحدة البرنامجية للطبقة العاملة .

ثالثا : تزايد نسب الأمية بين صفوف الطبقة العاملة ، وعدم ارتقائها لممارسة دورها الريادى على جميع المستويات الفكرية والتنظيمية والجماعية .

رابعا : انتقاد الطبقة العاملة للنزعة الثورية النضالية التى كانت يوما سلاحها فى جلب واسترداد حقوقها ومميزاتها ، ومن ثم حمايتها من العسف والجور والتدنى .

خامسا : تعاني الطبقة العاملة من تشوه بنوى يتضح بجلاء فى فقدانها للوعى الطبقي وتنظيماتها الطبقية<sup>(١)</sup> .

لقد كان من المتظر أن تعجل سياسات الانفتاح الاقتصادى بقوانين التطور الرأسمالى التى غيرت من علاقات الانتاج ، ومن ثم جميع علاقات الانتاج التى حولت الطبيب والمحامى ورجل العلم والمهندس إلى عمال كاسبى أجور ، وحولت العلاقات العائلية إلى مجرد علاقة مالية ،

( ١ ) طارق المهدي ، " أزمة الطبقة العاملة المصرية المعاصرة " ، اليقظة العربية ( مجلة ) ، العدد الثانى ، السنة الرابعة ، ص ١٠١ .

وأوجدت نمطا عالميا للإنتاج والاستهلاك ، وأن تنمى الوعي الطبقي لدى الفئات الدنيا وخاصة الثورية حتى تنقل البنية الاجتماعية الاقتصادية إلى النظام المحجوز الذى تنتهى فيه حتى سيطرة الدولة وتسمح بإقامة المجتمع اللاتبقى . والواقع أن هذه الفترة التى عملت بالأسلوب الرأسمالى التابع أو المشوه ، سعت إلى شقاء العامل وتزييف وعيه وأفقده ثورته ، وبالتالي فإن هذه الفترة لم تخلق حفرة قبر البرجوازية .

ومن الأهمية بمكان أن نشدد فى هذا الإطار على أنه إذا كانت محاولات التصنيع الأولى بزغت فى أوروبا على يد أو بزعاة الطبقة الوسطى ، فإن الصناعة فى مصر قامت إما على يد البرجوازية أو على يد الدولة ، فضلا عن أنها بدأت من نهايتها ، وأنه منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ لم تتطلع الصناعة إلى ذبول دور الدولة وبيروقراطيتها ، حتى فى ظل اتوجهات الرأسمالية ، فإن الدولة والبيروقراطية شهدت توسعا دائما ، كما أنه فى ظل التصنيع لم يأت بمجتمع خال تماما من الطبقات ، أو أن قامت ثورة بروليتارية لازاله طبقة معينة ، أو أن دعت إلى التوسع فى حقوقها السياسية والتنظيمية ، أو أن فرضت حكمها . وجدير بالذكر أن ثمة قيادات قامت بالدور الدافع والمنظم والمحرك لعملية التصنيع هذه القيادات تنوعت بتنوع الحقب التاريخية ، فهى إما ملاك الأرض الزراعية أو الساسة أو الطبقة الوسطى والمتثقفون ، أو رجال الإدارة الاستعمارية أو البرجوازية الأجنبية ، أو الزعماء والقادة الوطنيين ، أو العسكر ، أو الدولة .

إن النفخ فى بوق الصناعة فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ حتى ١٩٨٠ أفضى بسيادة الصناعات الاستهلاكية والكمالية والترفيهية ، أو قل إن الصناعة قامت وفق منهج الاستماضة عن الواردات ، وندر تماما ، بل قل لم تخلق بناتا الصناعات الاستثمارية والرأسمالية الثقيلة ، الأمر الذى أوصل المجتمع المصرى إلى مجتمع مبدد ذاتيا وتابعا للنظام العالمى . إن مناهج التصنيع فى مصر عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ خدمت فى كل مرحلة من هذه المراحل ، الطبقات الحاكمة والمسيطره ، مما يعنى أن الاختيارات الاجتماعية والطبقية تنعكس بالضرورة على مسار عملية التصنيع ، أو بمعنى آخر أن ثمة ارتباطا بين الطبقات الاجتماعية وتوجهاتها ومسارات عملية النمو الصناعى والتصنيع فى مصر .

(١) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ... ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٢) مجود حسين ، الصراع الطبقي فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .







سعى الكتاب الراهن إلى فهم العلاقة المتبادلة بين التصنيع والبناء الطبقي فى المجتمع المصرى ، بدوره فى نشوء جماعات جديدة وإضعاف أخرى ، وكذا الوقوف على طبيعة النمو الصناعى والتصنيع ، والطبقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى . ومن خلال دراسة ذلك وقف البحث على ما يلى :

أولا : إن الدولة فى مراحل التطور التاريخى للمجتمع المصرى تفرض نفسها على مختلف الأصعدة القائمة ، وبالتالي فهى تفرض نفسها فى اختيار أنماط التصنيع . وترى الدراسة أن عمليات النمو الصناعى والتصنيع فى مصر يرتبطا بالأحداث السياسية وأولى الارتباط ، وأن السياسة والأيدولوجيا تشكل الإطار الواقى لها ، وأن التصنيع يعد أهم عوامل التغير البنائى . ويوضح تاريخ التصنيع فى مصر منذ عهد محمد على حتى فترة الانفتاح الاقتصادى أن النمو الصناعى والتصنيع تعددت مشاربهما الأيدولوجية وأطرهما السياسية وأنهما كانا دائما يأتیان بقرار سلطوى وفوقى .

ثانيا : أن ثمة تشابه بين محاولات النمو الصناعى والتصنيع فى مصر سواء فى قيامها أو سقوطها ، أو حتى فى سيادة نمط صناعى معين ، فالبعض اعتمد على التنمية المستقلة ودحضت من النظام العالمى ، والبعض الآخر اعتمد على البذخ الشرقى والاستدانة والارتقاء فى أحضان النظام الرأسمالى العالمى .

ثالثا : أن التصنيع فى مصر حقل بصراع عنيف بين القوى الاستعمارية والامبريالية التقليدية من جانب ، وبين القوى الوطنية والديمقراطية من جانب آخر . لقد لعبت العوامل الداخلىة والخارجية نورا هاما فى إخفاق وقيام التصنيع والنمو الصناعى . لقد لعبت عوامل عديدة مثل : السوق العالمية وطبقة كبار ملاك الأرض والحركة الوطنية والدولة . والتنافس بين القوى العالمية نورا واضحا فى نهوض أو تهديم الهياكل الصناعية فى مصر . إن المحاولات التى عرفها المجتمع المصرى فى النمو الصناعى والتصنيع تعد جزءا متما للحركة الوطنية والسياسية سواء على الصعيد المحلى أو العالمى . بكلام آخر أن إنشاء الصناعة والتصنيع فى مصر ارتبط بالرغبة فى كسر قيود الاعتماد والتبعية ، والنقيض للهيمنة الاستعمارية وجزء من حركة وطنية واسعة النطاق .

رابعا : يعد قيام النمو الصناعى والتصنيع عملية هامة للوقوف على القوى الاجتماعية التى ساهمت فى إنشاء الهياكل الصناعية ، أى أنه يسهم فى التعرف على القوى والهيئات والأفراد التى ساهمت فى إنشاء هياكل الصناعة والتصنيع ، ويؤثر فى بنا القوة من حيث نمو طبقات اجتماعية جديدة وأضعاف أخرى .

خامسا : إن التصنيع في مصر يساهم بقدر كبير في إحداث تحولات هيكلية كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، فهو بقدر ما يعجل بحوث استقلال اقتصادي وسياسي وتكنولوجي ، وما يرتبط بذلك من معايير كمية وكيفية ، فهو أيضا يعمل على تشكيل الطبقات الاجتماعية ويصوغ الصراع الطبقي ، أي أن ثمة علاقة واشجة بين التصنيع والبناء الطبقي . فكما يفرض البناء الطبقي نمطا صناعيا معيناً ، فإن التصنيع يساهم في صياغة البنية الاجتماعية وبهيكل طبقاتها . بكلام آخر ، فإن التصنيع كما يساهم في تعديل وضع المجتمع المصري من مصدر للمواد الخام إلى مجتمع مصنع ويعتمد على ذاته نسبياً أو يدخله في دائرة التبعية فإنه أيضا يعمل على تشكيل الهيكل الاجتماعي - الطبقي .

سادسا: إن التصنيع في مصر ارتبط بتلبية احتياجات السكان أو قل بمنهج الاستعاضة عن الواردات . لقد وضع نمط التصنيع وفق منهج الاستعاضة عن الواردات عن ارتباطه بتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي ، وهذا النموذج يعكس تحيزا واضحا لصالح فئات اجتماعية معينة .

وإذا كان هذا المنهج يرتبط بتلبية احتياجات طبقة معينة ، فإنه في المقابل يساهم في زيادة تقوية روابط التبعية بالنظام العالمي . إن التصنيع وفق منهج الاستعاضة عن الواردات لا يحل مشكلات فك الارتباط ، بل يزيدا عمقا إذا ما وضعت في الاعتبار قضية التكنولوجيا وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات . ويجدر بنا أن نذكر أن نموذج التصنيع وفق منهج التصنيع من أجل التصدير لا يختلف عن المنهج الأول ، بل أنه يرتبط بشكل وثيق بالاحتكارات العالمية وبالسوق العالمي عن طريق الشركات عابرة القوميات .

سابعا : أن نماذج النمو الصناعي والتصنيع التي قامت في مصر عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٨٠ اعتمدت في وجودها على خلق صناعات تساهم في تعزيز اجتماعي للنظام السياسي القائم ، كما عكست مصالحه وتحيزاته الطبقي . ففي العقود الخمس محل الدراسة يوضح مسار الصناعة والتصنيع أنه في كل منها اختص بنمط صناعي يعكس المصالح الطبقي للنظام القائم ، أي أن النمو الصناعي والتصنيع في الفترة محل الدراسة يكشفان عن الاختيارات الاجتماعية للنظام القائم . بكلام آخر أن النمو الصناعي والتصنيع في مصر يعكسان تحيزا واضحا للمصالح الطبقي والسياسية في مصر . إن محاولات النمو الصناعي والتصنيع في مصر أفضت إلى سيادة الصناعات التي تخدم الطبقات القادمة وعملت على تكريس واقع تابع . إن عدم الإتيان بالصناعات الرأسمالية الثقيلة قوى روابط التبعية على نحو يضمن عدم الفكك منها .

ثامنا : إذا كان النمو الصناعى والتصنيع فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٢٠ حتى ١٩٨٠ قد سارت وفق منهج الاستعاضة عن الواردات ومنهج التوجه نحو التصدير ، فإنهما ساهما فى إضعاف موقف الطبقات الاجتماعية التقليدية ( كبار ملاك الأرض وكبار التجار والمصدرين ) ، فى مقابل تقوية وإتاحة الفرصة للطبقة البرجوازية الصناعية والكوبرانورية والطبقة الوسطى والدنيا . بمعنى آخر أن سياسات النمو الصناعى والتصنيع أدتا إلى تخليق طبقات اجتماعية بالمعنى السوسولوجى الصحيح . وفى الوقت الذى تعد هذه الفترة فترة إنشاء الصناعة الوطنية ، فإنها أيضا تعد فترة تكون الطبقات الاجتماعية كقوة اجتماعية واعية لمصالحها الطبقيّة والوطنية . لقد أصبح وجود الطبقات حقيقة حسية وواقعية ، ويمكن الزعم أن هذه الطبقات تسم طبيعة النظام الاجتماعى القائم بالنظام الاشتراكى باعتباره نظاما اجتماعيا يتميز بالعمل المأجور .

تاسعا : لقد أحدث التصنيع فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٢٠ حتى ١٩٥٢ تحولات طبقية هامة ، منها ظهور مجموعة المهن الجديدة المرتبطة بالتكنولوجية الحديثة ، والفئات الاجتماعية مالكة رأس المال ، ناهيك عن تزايد أعداد العمال والطبقة الوسطى . وجدير بالذكر أن الطبقات الاجتماعية التى جاءت مصاحبة للتطور والنمو الصناعى فى هذه الحقبة استوعبتها الشركات الصناعية الخاضعة لمجموعة بنك مصر . لقد ساعدت مجموعة الشركات الصناعية القائمة فى توسيع حجم ووعى الطبقة العاملة ، ويتضح ذلك فى تفاعلهم مع الأحداث السياسية والوطنية والنقابية . ولكن ما يعيب على هذه الفترة أنه فى ظل النضال الذى خاضته الطبقة العاملة فإنها لم تتحول إلى قوة ثورية لها الغلبة والسيطرة والإدارة .

عاشرا : إن النولة فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ لعبت دورا هاما فى عمليات التصنيع ، وأن هذه العملية خلقت بشكل مصطنع ما يسمى ببرجوازية النولة والطبقة العاملة ، فضلا عن أنها خلقت كتلة كبيرة من الطبقة الوسطى التى جاءت نتيجة التوسع فى عمليات التعليم وسياسات التوظيف التى التزم بها النولة . إن الطبقة الجديدة التى استولت على الهياكل الصناعية حاولت أن ترث صفات الطبقة التقليدية ، إذ احتكرت السلطة والثروة وتكشفت عملية التصنيع فى الفترة الناصرية أن نشأة برجوازية النولة تتباين عن ظهور البرجوازية فى المجتمعات الغربية . وفى حين أن الأخيرة أمنت لنفسها السلطة الاقتصادية قبل أن تستحوذ على السلطة السياسية ، فإن الأولى كانت على العكس ، إذ جاءت بالسلطة السياسية أولا ، ثم سعت إلى السلطة الاقتصادية .

الحادى عشر : لقد وطدت برجوازية النولة مواقعها واستفادت من إمساك النولة بجميع

الهيكل الصناعية . إن استيلاء الدولة على الهياكل الصناعية عمل على تخليق برجوازية الدولة التي جاءت إما من العسكريين أو من البروقراطيين أو من التنوكراطيين ، وحلت محل البرجوازية التقليدية . والواقع أن هذه الطبقة الجديدة حينما تفردت بالسلطة والسيطرة على الهياكل الصناعية تغيرت مصالحها الطبقية ، وأضحى طبقة محافظة . لقد استخدمت هذه الطبقة وسائل الإنتاج التي تسيطر عليها ضد الطبقة الكادحة التي خضعت لشروط استغلال رأسمالية الدولة . فإذا كان الاستغلال عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ يقع من قبل الرأسمالية، فإنه في الفترة الناصرية كان يقع من خلال الدولة بواسطة برجوازيتهما .

الثاني عشر : إنه إذا كان الحقبة الناصرية قد ولدت طبقة برجوازية الدولة ، فإنها في المقابل قد خلقت طبقة البروليتاريا ، تلك التي وقعت تحت نير واستغلال وقمع النظام الناصري . لقد ارتكز النظام الناصري على قمع الحركة العمالية واستبعادها عن دائرة اهتمامه في تحقيق مشاريعه التنموية . لقد عملت الدولة بكافة الوسائل على عزل وإضعاف الطبقة العاملة وأبعدتها عن المشاركة بنور فعال في الإدارة والسلطة .

الثالث عشر : إذا كان التصنيع يعمل على إعادة توزيع الثروة الاجتماعية من خلال إعادة هيكله الاقتصادي الوطني بما يضمن تفوق وتراكم رأس المال وتحسين شروط العمل ، فإنه في حقبة السبعينات قد ارتبط التصنيع بمسألة تبيد الفائض الاقتصادي من خلال ربط التصنيع مباشرة بالنظام الرأسمالي الدولي . وعلى الرغم من أن الدولة قد لعبت دورا هاما ورياديا في قيام الهياكل التصنيعية في الحقبات المختلفة ، إلا أنها في حقبة السبعينات قد ابتعدت عن ذلك وركزت اهتمامها على مناشط أخرى مثل التجارة والمال والنقل والاسكان والتشييد وعلى الأعمال الطبقية .

الرابع عشر : إن سياسات التصنيع في حقبة الانفتاح الاقتصادي ارتبطت بشكل فاضح ببنية النظام الرأسمالي العالمي ، وبالتالي تراجعت عن ما حققته الحقبة الناصرية من خطوات في ميدان التصنيع . لقد تحولت الوحدات الصناعية المنتجة إبان هذه الفترة الى وحدات مستوردة أو بالأحرى إلى وكالات تجارية .

الخامس عشر : إن تغير علاقات الإنتاج في البنية الاجتماعية التابعة في حقبة السبعينات ساهمت في ربط القوى الاجتماعية الأساسية التي تولدت عنها ببنية إبتعية . لقد ارتبطت الطبقة البرجوازية بالمصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية وأضحى تابعة لها . وفي المقابل فقد همشت وزيفت وعى الطبقات العمالية التي عانت من التضخم الكبير الذي ساد هذه

الفترة . لقد شهدت هذه الفترة انتزاع الكثير من مميزات العمال فضلا عن فقدانهم للنزعة الراديكالية ، وجعلهم عرضة لقانون العرض والطلب .

السادس عشر: إن التصنيع في مصر لم يأت عن طريق الطبقة الوسطى مثلما حدث في بلدان أوروبا إبان الثورة الصناعية ، ولكن جاء من خلال قوى السوق وكبار ملاك الأرض والسياسيين والزعماء الوطنيين والجيش والتكنوقراط والبرجوازية الطفيلية والدولة التابعة . وجدير بالقول إنه إذا كانت القوى السابقة قد ساهمت في تخليق وإحياء الصناعة في مصر ، فإنها أيضا ساهمت في وأدها بنفس القدر .

جماع ما سبق ، أن تتبع حركة النمو الصناعي والتصنيع في مصر من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٨٠ يكشف بوضوح طبيعة الاختيارات الاجتماعية لأنماط ومناهج التصنيع والقوى الاجتماعية التي دفعت التصنيع خطوات إلى الأمام ، أو وقفت معاندة له ، وكيف تفاعلت هذه القوى مع معطيات المجتمع المصري داخليا وخارجيا . إن فهم طبيعة النمو الصناعي والتصنيع يلقي الضوء على التحولات التي طرأت على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري ، والتغير في الوعي الطبقي لدى القوى لاجتماعية التي أقامت الهياكل الصناعية ، فضلا عن الانعكاسات التطبيقية على هيكل ومسار عمليات الصناعة والتصنيع .



## المراجع

أولا : باللغة العربية

ثانيا : باللغة الأجنبية



## أولاً : باللغة العربية ،

### أ - الكتب ،

- ١ - إبراهيم العيسوي ، مستقبل مصر : دراسة فى تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٢ .
- ٢ - احسان محمد الحسن ، البناء الاجتماعى والطبقية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- ٣ - أحمد القصير ، منهجية علم الاجتماع بين الوظيفية والماركسية والبنوية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٥ .
- ٤ - أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادية فى القرن التاسع عشر ، مطبعة المصرى ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٥ - أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو : مجتمع عبد الناصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشرة ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- ٦ - أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث : رؤية سوسنيولوجية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٧ - ارفنج زايتلين ، النظرية المعاصرة فى عمل الاجتماع : دراسة نقدية ، ترجمة محمود عودة وابراهيم عثمان ، منشورات دار السلاسل ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٩ .
- ٨ - أريك دافيز ، مأزق البرجوازية الوطنية فى العالم الثالث : تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤٥ ، ترجمة سامى الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- ٩ - أفانا سييف ، أصول الفلسفة الماركسية ، ترجمة حمدى عبد الجواد ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

- ١٠ - البير فرحات ، مصر فى ظل السادات ، ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ، دار الفارابي ، بيروت ، د . ت .
- ١١ - السيد الحسينى ، نحو نظرية اجتماعية نقدية ، مطابع سجل العرب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ١٢ - \_\_\_\_\_ ، علم الاجتماع السياسى : المفاهيم والقضايا ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ١٣ - \_\_\_\_\_ ، التنمية والتخلف : دراسة بتائية تاريخية ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ١٤ - \_\_\_\_\_ ، المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ١٥ - \_\_\_\_\_ ، التصنيع والتحول الاجتماعى فى العالم العربى ، مطابع سجل العرب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ١٦ - ألان منتجوى ، التصنيع فى الدول النامية ، ترجمة وتقديم وتعليق السيد الحسينى ، مطابع سجل العرب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ١٧ - السيدة زهرة ، الثورة الإيرانية والأبعاد الاجتماعية والسياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٦٠ ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ١٨ - السيد يس " مشرفا " ، الثورة والتغير الاجتماعى : ربيع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ١٩ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ٥٢ - ١٩٨٠ ، أعمال لجنة التدرج الاجتماعى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٢٠ - المعهد العربى للتخطيط بالكويت ومنظمة العمل العربية ، التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى الأقطار العربية : محاولة فى تصور الإطار العمل الاجتماعى العربى " ندوة " ، الكويت ، ١٩٨٣ .

- ٢١ - أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، د . ت .
- ٢٢ - \_\_\_\_\_ ، تاريخ الطبقة العاملة ١٩١٩ - ١٩٢٩ ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ٢٣ - \_\_\_\_\_ ، تاريخ الطبقة العاملة فى الثلاثينات ١٩٢٩ - ١٩٣٩ ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٢٤ - أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ٢٥ - أندريه فرانك ، البرجوازية الرثة والتطور الرث ، دار العودة ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٣ .
- ٢٦ - أنريك أوتيزا وآخرون ، الاعتماد الجماعى على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٢٧ - انور عبد الملك (مشرقا) ، الجيش والحركة الوطنية ، ترجمة حسن قبيسى ، دار ابن خلدون بيروت ، ١٩٧١ .
- ٢٨ - \_\_\_\_\_ ، المجتمع المصرى والجيش ، ترجمة محمود حداد وميخائيل خورى : دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٤ .
- ٢٩ - أوسيبوف ، قضايا علم الاجتماع : دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالى ، ترجمة سمير نعيم وفرج أحمد فرج ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٣٠ - اتيان هابروزيف شيف وإيهود ايعارى ، حدث فى كامب دافيد : المفاوضات على الطريقة الساداتية ، ترجمة وتوثيق ابراهيم منصور ، كتاب الأهالى رقم ١٠ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٦ .

- ٣١ - باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادي فى مصر : من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٣٢ - بوتومور ——— ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ٣٣ - ——— ، علم الاجتماع والنقد الاجتماعى ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٣٤ - ——— ، نقد علم الاجتماع الماركسى ، ترجمة محمد على محمد وعلى جليلى ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ .
- ٣٥ - بول بايروك ، مآزق العالم الثالث ، دار الحقيقة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٢ .
- ٣٦ - توماس سنتش ، الاقتصاد السياسى للتخلف ، ( ٣ أجزاء ) ، ترجمة فالح عبد الجبار ، دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- ٣٧ - جاك تكسيه ، جرامش : دراسات مختارة ، ترجمة ميخائيل ابراهيم ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، دمشق ، ١٩٧٢ .
- ٣٨ - جورج جورفيتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، ترجمة أحمد رضا محمد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- ٣٩ - جورج لوكاش ، التاريخ والوعى الطبقي ، ترجمة حنا الشاعر ، دار الأندلس ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٤٠ - جودة عبد الخالق ( محررا ) ، الانفتاح الاقتصادى .. الجنور ، الحصاد والمستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٤١ - جلال أحمد أمين ، المشرق العربى والغرب ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨١ .

- ٤٢ - جماعة من الاختصاصيين السوفييت ، خصائص ومميزات التطور الاجتماعى والسياسى للبلدان العربية فى الخمسينات - السبعينات ، ترجمة إخلص على ، دار القارابى ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- ٤٣ - جمال الدين سعيد ، اقتصاديات مصر ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥١ .
- ٤٤ - جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقي فى مصر ٥٢ - ١٩٧٠ ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٤٥ - جوكوف وآخرون ، البلدان النامية وقضاياها الملحة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٨ .
- ٤٦ - حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الصناعى ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٤٧ - \_\_\_\_\_ ، التكنولوجيا والمجتمع : بحوث فى النتائج الاجتماعية للتصنيع والتغير التكنولوجى ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٤٨ - حسين خلاف ، صفحات من تاريخ مصر المالى المعاصر ، دار الفكر العربى ، د . ت .
- ٤٩ - \_\_\_\_\_ ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٥٠ - حمزة على ، الفلاحون والثورة ، دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- ٥١ - خالد الراوى ، تاريخ الطبقة العاملة العراقية ، ١٩٦٨ - ١٩٧٥ ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٢ .
- ٥٢ - رؤوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

- ٥٢ - رمزي زكى ، مشكلة التضخم فى مصر ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٥٤ - روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٥٥ - روبرت مابرو وسمير رضوان ، التصنيع فى مصر ١٩٢٩ - ١٩٧٣ ، السياسة والأداء ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٥٦ - ريمون آرون ، صراع الطبقات ، ترجمة عبد الحميد الكاتب ، منشورات عويدات ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٥٧ - سامية سعيد ، الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٥٨ - سعد الدين ابراهيم ( محررا ) ، مصر فى ربيع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ : دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى ، معهد الأنام العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ٥٩ - سعد زهران ، فى أصول السياسة المصرية : مقال تحليلى نقدى فى التاريخ السياسى ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٦٠ - سمير أمين ، التراكم على الصعيد العالمى : نقد نظرية التخلف ، ترجمة حسن قبيسى ، دار ابن خلدون ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- ٦١ - سيرانيان ، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ترجمة عاطف عبد الهادى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٦٢ - شهدى عطيه الشافعى ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، دار شهدى للطباعة - الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

- ٦٣ - صبحى وحيدى ، فى أصول المسألة المصرية ، مكتبة مديولى ، القاهرة ، د . ت .
- ٦٤ - طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، مؤسسة الأبحاث العربية ومنتدى العالم الثالث ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- ٦٥ - \_\_\_\_\_ ، الحركة السياسية فى مصر ٤٥ - ١٩٥٢ ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٦٦ - ط . ث . شاكر ، قضايا التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية فى مصر ، دار القارابى ، بيروت ، د . ت .
- ٦٧ - طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث : فى المنهج ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٦٨ - طيب تيزينى ، مشكلات الثورة والثقافة فى العالم الثالث ، دار دمشق ، الطبعة الرابعة ، دمشق ، ١٩٨٢ .
- ٦٩ - عادل الجيار ، سياسات توزيع الدخل فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٧٠ - عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٩ (جزآن) ، دار الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ٧١ - عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة : دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ٧٤ - ١٩٨٢ ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٧٢ - عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأرض الزراعية وورثهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٥ .
- ٧٣ - عبد الباسط عبد المعطى ، دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقيّة لمصر : الدراسات المحلية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

- ٧٤ - عبد الباسط عبد المعطى وعادل الهوارى ، النظرية الاجتماعية المعاصرة لعلم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ .
- ٧٥ - عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، دار ابن خلدون ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- ٧٦ - عفاف لطفى السيد ، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، ترجمة عبد الحليم السيد ، المركز العربى للبحث والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٧٧ - على الجريتلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٧٨ - عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ١٨٢٧ - ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٨ .
- ٧٩ - على شامى ، تطور الطبقة العاملة فى الرأسمالية اللبنانية المعاصرة ، دار الفارابى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ٨٠ - غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر ، الدار العربية للكتاب ، الطبعة الأولى ، تونس ، ١٩٨٣ .
- ٨١ - غريب سيد أحمد ، الطبقات الاجتماعية : النظرية والقياس ، دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية ، ١٩٨٣ .
- ٨٢ - فاروق العادلى ، الاجتماع الصناعى : أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٨٣ - فرانتز فانون ، معذبو الأرض ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٨٤ - فرانسوا ريفيه ، الصناعات والسياسات الصناعية فى مصر ، ترجمة جورج ابن صالح ، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط ، بيروت ، ١٩٨٠ .

- ٨٥ - ف . كيللى و ج . كوفالزون ، المادية التاريخية ، تعريف أحمد داود ، دار الجماهير ، دمشق ، ١٩٧٠ .
- ٨٦ - فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ٨٧ - ——— ، التخلف والتنمية : دراسة فى التطور الاقتصادى ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٨٨ - فيدل كاسترو ، أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على البلدان المتخلفة ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٨٩ - فيرد هاليداي ، مقدمات الثورة فى ايران ، ترجمة مصطفى كركوش ، دار ابن خلدون ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٩٠ - كارل ماركس ، بؤس الفلسفة : رد على فلسفة البؤس لبرودون ، ترجمة عبود ، دار دمشق للطباعة ، دمشق ، ١٩٧٢ .
- ٩١ - ——— وفردريك انجلز ، البيان الشيوعى ، الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت ، د . ت .
- ٩٢ - كلود دوبار وسليم نصر ، الطبقات فى لبنان : مقارنة سوسولوجية وتطبيقية ، تعريب جورج ابن صالح ، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٩٣ - لوتسكى ، تاريخ الأقطار العربية ، درا الفارابى ، الطبعة السابعة ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ٩٤ - ليتمان ، حول أيديولوجية البرجوازية الوطنية ، تعريب عدنان جاموس ، دار الجماهير العربية ، دمشق ، ١٩٧٥ .
- ٩٥ - ماوتسى تونج ، الأعمال المختارة ، بكين ، ١٩٧٨ .

٩٦ - مجموعة من العلماء السوفيت ، التركيب الطبقي في البلدان النامية ، ترجمة داود حيدو ومصطفى الديباس ، منشورات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ، ١٩٧٢ .

٩٧ - محمد أحمد الزغبى ، التغير الاجتماعى فى علم الاجتماع البرجوازى وعلم الاجتماع الاشتراكى ، دار الطليعة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٩٨ - محمد الجوهري وآخرون ، تنمية العالم الثالث : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٩٩ - محمد الجوهري و محمود عودة و السيد الحسينى ، علم اجتماع التنمية ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٠٠ - محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسيات وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٠١ - محمد السيد سليم ، التحليل السياسى الناصرى : دراسة فى العقائد والسياسات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٣ .

١٠٢ - محمود المرازى ، القطاع العام فى مجتمع متغير : ( تجربة مصر ) ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٠٣ - محمد حريسى ، جبهة التحرير الوطنى فى الجزائر : الأسطورة والواقع ، ترجمة كميل داغر ، دار الكلمة ومؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

١٠٤ - محمود حسين ، الصراع الطبقي فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٧٠ ، دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧١ .

١٠٥ - محمد نويدان ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

- ١٠٦ - محمد نويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، د . ت .
- ١٠٧ - محمد سيد حافظ ، التصنيع والتحضر فى المجتمع المصرى ، مكتبة هشام ، المنصورة ، ١٩٨٥ .
- ١٠٨ - محمد عبد الشفيق ، العالم الثالث والتحدى التكنولوجى الغربى ، دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- ١٠٩ - ———— ، قضية التصنيع فى إطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، دار الوحدة ، الطبعة الأولى ، بيروت .
- ١١٠ - محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، معهد الإنماء العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ١١١ - محمود عودة . أسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- ١١٢ - محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ١١٣ - معين ناصف ، التطور اللارأسمالى فى بلدان العالم الثالث ، مؤسسة دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ١١٤ - مهدى عامل ، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكى فى حركة التحرر الوطنى ، دار الفارابى ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- ١١٥ - ميهالى شيمائى ، البلدان النامية والاقتصاد العالمى ، ترجمة غانم حمون ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ١١٦ - نجاح واكيم ، العالم الثالث والثورة ، معهد الإنماء العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٢ .

١١٧ - هريوت ماركيز ، الإنسان نو البعد الواحد ، ترجمة جورج طرابيشي ، منشورات دار الآداب ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٧٣ .

## ب - المقالات والبحوث ،

١ - ابراهيم العيسوي ، " تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء " ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٢٨٠ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٠ .

٢ - ———— ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة " ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان ٢٨ - ٢٩ ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٣ - السيد الحسيني ، " نظرية التبعية : حوار وجدل " ، الكتاب السنوي الثاني لعلم الاجتماع ، محمد الجوهري ( مشرفاً ) ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٤ - بير ميريل ، " مصر الانقطاع مرحلة السادات : من ناصر إلى مبارك " ، ترجمة أحمد الشيخ ، دار السنديباد ، باريس ١٩٨٢ ، في : شئون عربية ، جامعة الدول العربية ، العدد ٢٨ ، يونيو ١٩٨٣ .

٥ - جامعة كمبردج ، " مصر تحت حكم السادات " ترجمة وعرض عثمان ميرغني ، مجلة التضامن ، العدد ١٢٢ ، السنة الثالثة ، لندن ، ١٩٨٥ .

٦ - جوستاف ماران ، " الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على العالم الثالث " ، المنار ، العدد الأول ، باريس ، يناير ، ١٩٨٥ .

٧ - جلال أمين ، " محاولة تفسير تحويل الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ، ٦٥ - ١٩٨٠ " ، المؤتمر السنوي السادس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي للإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٨ - حسن الساعاتي ، " الفئات المرهقة في مصر المعاصرة " ، اليقظة العربية ، العدد العاشر ، السنة الأولى ، ديسمبر ١٩٨٥ .

٩ - محمود صالح العودي ، أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافى الاجتماعى فى المجتمع اليمنى ، دراسة تطبيقية مقارنة على بعض المشروعات ، رسالة دكتوراه ( غير منشورة ) كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٠- رأفت شفيق ، " التنمية الصناعية ودور الدولة فيها " ، المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء التشريعى ، القاهرة ، مايو ١٩٨٢ .

١١ - رفعت السعيد ، " الطبقة الوسطى ودورها فى المجتمع المصرى " ، الطليعة العدد الثالث ، السنة الثامنة ، القاهرة ، مارس ١٩٧٢ .

١٢ - سامية سعيد ، " الرأسمالية المصرية فى ظل الانفتاح الاقتصادى وتكوين ظاهرة العائلة " ، البقطة العربية ، العدد الرابع ، ١٩٨٧ .

١٣ - سعد الدين ابراهيم ، " التوجهات التنموية بين عبد الناصر والسادات " ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٢٤ ، القاهرة ، ٢٩ نوفمبر ١٩٨٢ .

١٤ - سعد حافظ ، " انعكاسات بنية الطبقة الحاكمة على هيكل ومسار التصنيع فى مصر " ، قضايا فكرية ، الكتاب الأول ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٥ - شحاته صيام ، نمط الإدارة العليا والتصنيع فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٨٠ : دراسة تتبعية لمفهوى الثقة والخبرة ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ .

١٦ - عبد الباسط عبد المعطى ، " التغيرات الاجتماعية فى مصر السبعينات " ، البقطة العربية ، العدد الخامس ، السنة الأولى ، يوليو ١٩٨٥ .

١٧ - \_\_\_\_\_ ، " الثروة والسلطة فى مصر " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث ، السنة العاشرة ، جامعة الكويت ، سبتمبر ١٩٨٢ .

١٨ - \_\_\_\_\_ ، وآخرون ، " الدولة والقرية المصرية : دراسة فى إعادة انتاج التمايزات الاجتماعية " ، قضايا فكرية ، الكتاب الأول ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٥ .

١٩ - عمرو محي الدين ، " تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة " ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٢٠ - فاروق محمود الحمد ، " الدول النامية ، ونمط الصناعات الهاربة " ، المنار ، العدد الخامس ، السنة الأولى ، باريس ، مايو ١٩٨٥ .

٢١ - فؤاد مرسى ، " الاعتماد المتبادل غير المتكافئ " ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد الثانى ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨١ .

٢٢ - طه عبد العليم طه ، " تطور الصناعة الآلية الكبير فى ظل النمو الرأسعالى المسيطر فى مصر قبل ١٩٥٢ " ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العددان ١٥ - ١٦ ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٢٣ - محمد السيد سعيد ، " التبعية والشركات متعددة الجنسيات " ، المنار ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، باريس ، مارس ١٩٨٥ .

٢٤ - محمد عبد الشفيق ، " أثر الغرب على التطور التكنولوجى فى العالم الثالث " ، السياسة الدولية ، العدد ٧٤ ، الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٢ .

٢٥ - \_\_\_\_\_ ، " التطور التكنولوجى واستراتيجية الاعتماد على الذات فى التجربة الصناعية المصرية ٧٠ - ١٩٨٠ " ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد الرابع ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٢٦ - \_\_\_\_\_ ، " التكنولوجيا الصناعية المصرية فى الثمانينات " ، المؤتمر السنوى السابق للاقتصاديين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى للإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢٧ - محمود عبد الفضيل ، " الجنييد فى الاقتصاد المصرى " ، المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢٨ - نادية رمسيس ، " التنمية وأزمة التحول السياسى " ، المنار ، العدد السادس ، السنة الأولى ، باريس ١٩٨٥ .

٢٩ - \_\_\_\_\_ ، " النظرية الغربية والتنمية العربية " ، فى : عادل حسين وآخرون ، التنمية العربية : الواقع والراهن والمستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بروت ، ١٩٨٤ .

٣٠ - \_\_\_\_\_ ، " اعادة تدويل اقتصاديات العالم الثالث " ، السياسة النوية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، العدد ٨٠ ، أبريل ١٩٨٥ .

٣١ - \_\_\_\_\_ ، " آفاق تطور التشكيلات الاجتماعية العربية " ، المنار ، العدد ٥١ ، القاهرة ، مارس ١٩٨٩ .

ثانيا ، المراجع باللغة الاجنبية ،

أ - الكتب ،

1. Abdel-Fadil M., The political economy of Naserism: A study in employment and economic distribution policies in urban Egypt (1952-1972). Cambridge Univ, Press, London, 1980.
2. Bendix R. and Lipset S. (eds.) class, status and power social stratification in comperative prespective, free press, New York, 1952.
3. Bottomore T. B. and Malky M. Y., (eds.). Capital labour and the middle classes, George Allen and Unwin, London, 1983.
4. Fatima Babiker, The Sudanese bourgeoisie, Zed Press, London, 1984.
5. Frank P., (eds.), The social analysis of social structure, tristock publication, London, 1974.
6. Gerth H, and Mills C. W., (eds.), from Max weber, free press, New York, 1958.
7. Giddens A., The class structure of advanced societias, Hutchin son., London, 1973.

8. ----- , Profiles and critiques in social theory, Cambridge, London, 1982.
9. ----- , A capital and Modern social theory: An analysis of the writing of Marx, Durkheim and Max webekr, Cambridge Univ. Press. London, 1971.
10. ----- and Held D. (eds.) classes, power and confilict : calssical and contemporary debates, the Macmillan Press London, 1982.
11. Ikram Kh., Egypt economic management in period transition, The report of John Shophin Univ. Press, 1980.
12. Issawi Ch., Egypt in Revolution, Oxford Univ. Press, London, 1963.
13. Khaldoun al-Nageeb, Preliminary studies in social stratification in Arab countries, Annals of the collage of Arts, Kuwait Univ., Vol. No. 1, 1980.
14. Kollintaiv V. and Tyagunekol V., Industrialisation of developed countries, progress publishers, Mosco, 1973.
15. Marcuse H., Counter-revolution and revolt, Becon Press. Boston, 1972.
16. Marsot A. L. S., Egypt in the Reign of Mohamed Ali, Cambridge Univ. Press, London, 1984.
17. Parsons T., Essay in sociological theory, clenco, London, 1952.
18. Popove, Essay in political Economy Imperialism and Developing Countries, progress publishers, Moscow, 1984.
19. Radwan S., Capital formation Egyptian industry and Agriculture 1882-1967, Ithica Press, London, 1974.
20. Taylor J., From Modernization Mode of Production: A critique of sociologies of development and underdevelopment, the Macmillan Press, London, 1981.
21. Van Neiw Wenhuiyze, Social stratification and the Middle East, Leiden, 1965.

22. Weber M., Economy and society, Free Press, N. Y., 1951.
23. ----- , The Theory of social and Economic organization, the free press, Ginco, 1947.
24. Waterbury J., the Egypt of Nasser and Sadat: The political economy of two regimes. Princeton Univ. Press New Gersey. U.S.A., 1983.

## ب - التالآت .

1. Alawi H., " The state in post colonial societies: Pakistan and Bangaladesh", in : Goulboukne H., (eds). Politics and State in The Third world. Macmillan Press, London, 1979.
2. Archie Mafeje, " Neo-colonialism, state capitalism, or revolution", in : gul-kind P., Waterman P. (eds.), African social studies, A radical reader, Heineman, London , 1977.
3. Bill J. A. " Class analysis and Dialectics of Mderrnization in the Middle East", Int. Journal of Middle East studies, Vol. 3, 1972.
4. Brger M., " The Middle class in Arab world", in: laquer W., (ed.), the Middle East in transition. Breger publisher. New York, 1958.
5. Chilcote R., " Dependency : A critical synthesis of literatruic Latin American perspectives. Vol. 1, No. 1976.
6. Cooper M., " Egyptian state capitalism in crisis: Economic policies and political interests: 1407-1971", Int. Journal of Middle East studies, Vol. 10, 1979.
7. ----- , " State capitalism, class structure and social transformation in the third world: The case of Egypt, Int. Middle East studies, 1983.
8. El-Saary H., "The new Aristocracized and Bourgeoisized: Classes in the Egyptian application of socialism", in: van nieuwenhui-zeC.A.O., (ed.), commoners, climbers and natables: A sampler of studies on social ranking in the Meddle East, Leiden, 1977.

9. Halpern M., Egypt and the new middle class: Reaffirmation and new exploration", comparative studies in society and history, Vol. II. No. 7,1967.
- 10.Perimutter A., "Egypt and the Myth of the new class: A comperative analysis", Comperative study in society and history, Vol. 70, No. 1. 1967.

\* \* \*

١٩٩١/٥١٥٨	رقم الإيداع
I.S.B.N 977-02-3361-7	الترقيم للدار

جولدن ستار للطباعة